المملكة الأردنية الهاشمية

الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي

٢٠٢١ - ٢٠٣٠

خطة العمل ٢٠٢٢ - ٢٠٢٤

جدول المحتويات

تمهيد ٤

الفصل الأول: مقدمة ٥

خلفية أساسية ٦

المنهجية ٦

أهداف خطة العمل ٢٠٢٢ - ٢٠٢٤ ٦

الفصل الثاني: خطة العمل ٨

المكون الأول: الأولويات القطاعية ومبادرات التدخل الاستراتيجية ٩

الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان توافر الغذاء على المستوى الوطني والأسري ٩

الهدف الفرعي الأول: تحقيق أقصى إمكانات إنتاج الغذاء المحلي ١٠

الهدف الفرعي الثاني: تأمين إمدادات ومخزونات كافية ومستقرة من المواد الغذائية المستوردة ١٢

الهدف الفرعي الثالث: تحسين التعاون الإقليمي والتكامل في مختلف جوانب الأمن الغذائي ١٢

الهدف الفرعي الرابع: الحد من الفاقد والمُهدَر من الأغذية وتعزيز سلامة الأغذية ١٣

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز إمكانية الوصول إلى / الحصول على الغذاء ١٥

الهدف الفرعي الأول: تقليل عدد الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي ١٥

الهدف الفرعي الثاني: توفير فرص اقتصادية مستدامة ١٥

الهدف الفرعي الثالث: توفير سبل العيش الكريم للاجئين ١٦

الهدف الإستراتيجي الثالث: تعزيز استقرار الغذاء والاستخدام الأمثل له ١٧

الهدف الفرعي الأول: تحسين جودة الغذاء ورصد سوء التغذية لجميع الناس في الأردن ١٧

الهدف الفرعي الثاني: اعتماد تدابير فعالة للحد من سوء التغذية وآثاره المحتملة. ١٧

الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز حوكمة الأمن الغذائي ١٩

الهدف الفرعي الأول: تعزيز البنية المؤسسية للأمن الغذائي (تعزيز هيكلية حوكمة الأمن الغذائي) ١٩

الهدف الفرعي الثاني: تعزيز بحوث النظم الغذائية، والابتكار، ونشر التكنولوجيا وتطوير الخدمات ٢١

تقديرات الموازنة للتدخلات الاستراتيجية التكميلية (المشاريع) ٢٢

جدول المحتويات

المكون الثاني: تحليل الخطط القطاعية، وتحديد التحديات وإجراءات التسريع ٢٣

التحديات ٢٣

١ - التحديات القانونية والسياساتية (المتعلقة بالسياسات) ٢٣

٢ - تحديات الموارد المؤسسية والبشرية ٢٣

٣ - التمويل والتحديات المالية ٢٤

٤ - اعتبارات محدودة لبعض القضايا الهامة ٢٤

٥ - جائحة كوفيد ١٩ ٢٤

المُسرّعات ٢٤

خطة مبادرة التدخل الخاصة بالتسريع، والموازنة المؤقتة بالدينار الأردني ٢٥

المكون الثالث: إنشاء الصندوق الاستئماني لتسريع تحقيق الأمن الغذائي (FSATF) ٢٦

إدارة الصندوق (الاستئماني لتسريع تحقيق الأمن الغذائي) ٢٦

الموارد المالية ٢٧

ملخص موازنة إجراءات التسريع (المكون الثاني) ٢٨

الفصل الثالث: إدارة ومراقبة الخطة **٢٨**

الإدارة والمراقبة ٢٩

متطلبات التنفيذ الناجح للخطة ٢٩

مصادر التمويل ٣٠

قائمة بالملاحق المرفقة ٣٠

تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم

القطاع الزراعي هو الركيزة الاساسية للأمن الغذائي و في الدول التي تعاني من التحديات المائية كالأردن، تزداد مشاركة القطاع الخاص الصناعي والتجاري في توفير الغذاء واستدامته، والذي عانى من الأزمات الممتدة عبر مائة عام من عمر الدولة الأردنية والناجمة عن العنف في الإقليم والهجرات القسرية للبشر من مختلف الأقطار المجاورة والبعيدة، إضافة إلى التغيرات المناخية والتي تشكل عامل ضغط اخر على الإنتاج الموجه للغذاء، ومن ثم جائحة كورونا وأثرها الكبير على الإنتاجية الزراعية وأثرها الواضح على سلاسل التزويد بعد الأزمة الروسية الأوكرانية سواء في ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج ونقص الإنتاج وارتفاع الكلف المرتبطة بالشحن وارتفاع أسعار البترول، جميع هذه التأثيرات دفعت الأردن إلى التكيف مع كافة المتغيرات والتأثير المستقبلي لهذه التحديات، من خلال الشراكة الوثيقة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الغذاء لكافة المقيمين على الأراضي الأردنية بجودة عالية وسعر مقبول بالرغم من تأثير التضخم على كافة السلع.

إن المرتكزات التي قدمها جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه في في حوار بورلوغ في ٢٠٢٠/١٠/١٦ أثناء جائحة كورونا، أصبحت خارطة طريق لتوجيه الأقطار العالمية والإقليمية لمواجهة الأزمات وتأثيرها على الأمن الغذائي، وقد أخذت الحكومة الأردنية هذه المرتكزات على عاتقها للمضي قدما في إعداد الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي وخطتها التنفيذية، والتي بدأت بتشكيل اللجنة الوطنية للأمن الغذائي وبالتشارك مع كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية وشركاء التنمية، وقد نتج عن ذلك مأسسة الأمن الغذائي في الأردن من خلال إنشاء المجلس الأعلى للأمن الغذائي، وانعكس كذلك في تحسن اداء الأردن على المؤشرات الدولية للأمن الغذائي.

سيحظى تنفيذ الإستراتيجية وخطة عملها على اهتمام الحكومة وسيجري العمل على ايجاد شراكات فاعلة مع الدول الشقيقة والمنظمات الدولية لبناء منظومة إقليمية مستدامة للأمن الغذائي تعمل على الاستغلال الكفوء للموارد المتاحة في دول الاقليم والتكامل لتوفير المزيد من الغذاء وتحقيق الرفاه لجميع المواطنين.

أخيرا اتقدم بالشكر لجميع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات الامم المتحدة ولكل من ساهم في إنجاز الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي سائلا المولى العلي القدير ان يوفقنا جميعًا لتحقيق تطلعات وطموحات شعبنا والوصول الى أردن خال من الجوع وآمن غذائيًا بجهود جميع أبنائه.

رئيس اللجنة الوطنية للأمن الغذائي
وزير الزراعة
المهندس خالد الحنيفات

الفصل الأول

مقدمة

الفصل الأول

مقدمة

خلفية أساسية

تعتبر خطة العمل الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي بمثابة خارطة طريق لتنفيذ هذه الاستراتيجية، التي وافقت عليها اللجنة الوطنية للأمن الغذائي، وصادق عليها مجلس الوزراء في ٥ أيلول / سبتمبر ٢٠٢١. وبناءً على الافتراضات التي أبرزتها الاستراتيجية، تُحدِّد خطة العمل مجموعة من مبادرات التدخل الضرورية لتحقيق الرؤية الاستراتيجية. وهذه الخُطة هي الأولى من سلسلة من «الخطط المُتجدّدة» التي تحدِّد مبادرات التدخل الاستراتيجية، والمتعددة القطاعات خلال الفترة من العام ٢٠٢٢ إلى العام ٢٠٢٤ لتحقيق رؤية **«حماية سكان الأردن من انعدام الأمن الغذائي، وضمان الحصول على إمدادات غذائية آمنة، ومستقرة، ومغذية، وبأسعار معقولة في جميع الأوقات».**

المنهجية

لقد اتبع النَّهج التشاركي الشامل من إعداد خطة العمل، ومراجعتها والموافقة عليها. وقد شُكِّلت أربع مجموعات عمل بناءً على الأهداف الاستراتيجية الأربعة المحددة في الاستراتيجية الوطنية[1]. وأعدَّت كل مجموعة عمل خطة فرعية للهدف الاستراتيجي المُسنَد إليها، واتفقت على مجموعة من مبادرات التدخل الاستراتيجية، والمُسرِّعات (عوامل التَّسريع)، لتحقيق الأهداف الفرعية ذات الصلة، وتحقيق الهدف الاستراتيجي في نهاية المطاف. وحظيت مجموعات العمل بالدعم من خبراء وطنيين قدَّموا لها التوجيه، والمشورة الفنية، والدعم اللوجستي.

ولإعداد خطة العمل، عقدت أكثرُ من ٤٠ جلسة عمل، اختُتمت باجتماع تشاركي في البحر الميت في أيلول / سبتمبر ٢٠٢١، حضره أعضاء اللجنة الوطنية للأمن الغذائي، ورؤساء وأمانات سر مجموعات العمل، وممثلو القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات المانحة وممثلو الأمم المتحدة، بالإضافة إلى فريق الخبراء الوطنيين. وهدفت خطة العمل الخاصة باستراتيجية الأمن الغذائي إلى استكمال الخطط القطاعية الأُخرى، باشتراك الجميع ، لتحقيق الرؤية الوطنية للأمن الغذائي.

وقد تزامن إعداد خطة العمل مع الشروع في عقد الحوارات التحضيرية الوطنية ودون الوطنية، لمؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية في أيلول / سبتمبر ٢٠٢١. وقد استفادت خطة العمل من ذلك، واستندت إلى نتائج وتوصيات الحوارات فيما يتعلق بالتَّحوُّل إلى نظم غذائية أكثر فعَّاليةً واستدامة بحلول نهاية العام ٢٠٣٠.

أهداف خطة العمل ٢٠٢٢ - ٢٠٢٤

ستعمل خطة العمل هذه على:

١) ترجمة الأهداف الاستراتيجية، و الفرعية والبرامج إلى مبادرات تدخُّل وإجراءات عملية ملموسة (مشاريع وأنشطة).

٢) تحسين التنسيق والانسجام، وتجنُّب الازدواجية مع الخطط الوطنية والقطاعية القائمة.

٣) تحديد وتضمين مبادرات التدخل ذات الأولوية، من خلال المشاركة الفاعلة لجميع أصحاب العلاقة (أصحاب المصلحة المعنيين)، لضمان الشفافية والموضوعية في تحديد الأولويات.

٤) وضع أساس لتخصيص الموارد الحكومية، وطلب الدعم الدولي.

٥) رصد وتتبُّع ما يُحرز من تقدم على وضع الأمن الغذائي في الأردن.

---

(١) ارجعوا إلى الملحق ا لمزيد من التفاصيل حول تشكيل المجموعات.

مقدمة

تتألف خطة العمل من ثلاثة فصول بالإضافة إلى سبعة ملاحق:
الفصل الأول: يقدم خلفية أساسية موجزة عن خطة العمل، إضافةً إلى إعداد الخطة.

الفصل الثاني: ١) مبادرات التدخل الاستراتيجية المقترحة. ٢) التحديات التي تواجه الخطط القطاعية والمُسرِّعات (عوامل التسريع). ٣) صندوق التسريع الائتماني.

الفصل الثالث: يشرح حوكمة خطة العمل، مع التركيز على الإدارة، والرَّصد / المتابعة والتقييم، وتحديث الخطة.

الفصل الثاني

خطة العمل

ستعمل خطة العمل على تشجيع الانسجام عبر القطاعات، من خلال تحقيق أقصى درجة من التنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة، لتجنُّب الازدواجية والتداخل. وفي هذا الصدد، فإن خطة العمل تضمن النظر في المشاريع القائمة، وفي تلك التي ستبقى ضمن سلطة ووظائف قطاعات ووزارات أخرى، بالنظر إلى مساهمتها المباشرة في تحقيق أهداف استراتيجية الأمن الغذائي.

ولا تشمل خطة العمل مشروعات الخطط القطاعية الأخرى، على الرغم من روابطها المباشرة بالأمن الغذائي. ومن المهم ملاحظة أن بعض المجالات ذات الأولوية لا يوجد لها أي مشاريع مناظرة لها، إما لأنها مدمجة في خطط استراتيجية أخرى، وإما أنها سوف تُدرَج في خطط عمل لاحقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاريع المدرجة في هذه الخطة، على النحو المفصل في الملحق ٥، توفر معلومات موجزة عن المشاريع المقترحة، في حين سيتم إعداد وثائق المشروع المكتملة، على أساس الأطر الزمنية المحددة لها، وتوافر التمويل لها (من خلال السلطة المالية الوطنية، أو الجهات المانحة)، والجدوى المالية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

وتساهم الاستراتيجيات القطاعية وخطط تنفيذها في تحقيق الأمن الغذائي، بشكل مباشر و / أو غير مباشر. ومع ذلك، فإنها تواجه تحدّيات في التنفيذ يمكن أن تؤثر سلبًا على كفاءتها وفعّاليتها، وتعيق تحقيق أهداف الأمن الغذائي الاستراتيجية والفرعية. وعلاوةً على ذلك، تكون أيضا للمؤسسات المسؤولة عنها قدرةً محدودة، في بعض الحالات، للتغلُّب على تحدّيات وقيود معينة، بسبب عوامل خارجة عن سيطرتها أو سلطتها.

يتضمن هذا الفصل ثلاثة مُكوِّنات شاملة وتفاعلية: ١) المُكوِّن الأول: مبادرات التدخل الاستراتيجية: وتشمل المشاريع التي إما أنها لم يتم تناولها بشكل مباشر في أي خطة من الخطط القطاعية، وإما المشاريع التي لا تندرج تحت مسؤولية الوزارات والمؤسسات القطاعية، وإما تلك التي تحتاج إلى إيلاء اهتمام خاص بها وتركيز إضافي عليها. ٢) المكوِّن الثاني: إجراءات التسريع: هناك العديد من المشاريع ومبادرات التدخل ذات الصلة بالأمن الغذائي، والتي تندرج ضمن مسؤولية مؤسسات مختلفة، ولكنها لم تُنفَّذ بشكل صحيح، لأسباب مختلفة. ويهدف هذا المكون إلى مساعدة المنفّذين في تحديد التحديات التي يواجهونها في تنفيذ المشاريع، ضمن إطار خططهم القطاعية ذات الصلة، وتحديد أكثر المُسرِّعات ملاءمةً وفعَّالية للتغلُّب على التحدّيات، وتسريع التنفيذ، وتوفير بيئة تمكينية للمبادرات الجديدة. ٣) والمكوِّن الثالث: صندوق التسريع: سيتم إنشاء صندوق خاص لدعم تنفيذ المكون الثاني، بالإضافة إلى تعزيز الشراكات، وتلبية الاحتياجات العاجلة المتعلقة بالأمن الغذائي.

المكون الأول: الأولويات القطاعية ومبادرات التدخل الاستراتيجية

يقدم هذا المكون تفاصيل حول الأهداف الاستراتيجية والفرعية، والأولويات القطاعية، بالإضافة إلى التدخلات الاستراتيجية التكميلية.

الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان توافر الغذاء على المستوى الوطني والأسري

يُعَدُّ توفير إمدادات كافية ومستدامة من الأغذية الصحية، والمغذية والآمنة ركيزةً أساسية للأمن الغذائي. لقد حقق الأردن اكتفاءً ذاتيًّا جيدًا في الخضراوات، والحليب الطازج، والدواجن، والبيض وزيت الزيتون. ومع ذلك، لا تزال البلاد تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الواردات لتأمين احتياجاتها من المواد الغذائية الأساسية، التي تشكل معظم سلة الغذاء المحلية. ويستورد الأردن ما قيمته أربعة مليارات دولار أمريكي تقريبا من المنتجات الغذائية والزراعية، بما في ذلك أكثر من ٩٥٪ من احتياجات البلاد من القمح والشعير، بالإضافة إلى استيراد نسبة ١٠٠٪ من احتياجاته من الأرز والسكر. وفي حين أن الأردن لم يواجه تحديات كبيرة تتعلق بوفرة الغذاء، غير أن الأزمات العالمية يمكن

أن تهدِّد سلاسل الامداد الغذائية، وقدرة كبار منتجي الأغذية في العالم على الحفاظ على استقرار الصادرات الغذائية، وبالتالي التأثير على الإمدادات الغذائية العالمية من السلع الغذائية الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه، تشكّل الموارد المحدودة، والتَّغيُّر المناخي تحدّيًا مباشرًا للحفاظ على إنتاج الغذاء المحلي، أو زيادة كفاءته[٢]، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى تعزيز دور التجارة والتوريد كعنصرين أساسيين لتأمين كميات كافية من السلع الغذائية الاستراتيجية، مع مراعاة التحديات المتعلقة بتوسيع الإنتاج المحلي. وبالنظر إلى الموارد الطبيعية المحدودة في الأردن، من المهم البحث في كيفية تعظيم إنتاجية المزارعين من خلال الممارسات الزراعية المحسنة. ويتأثر توافر الغذاء أيضا بفقدان الطعام وهدره في مراحل مختلفة من سلسلة التوريد، مما يؤدي الى فرصٍ ضائعة، وإهدار للموارد المالية والطبيعية.

وفيما يلي عرضٌ للأهداف الفرعية والأولويات الوطنية والقطاعية التي ستساهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول:

الهدف الفرعي الأول: تحقيق أقصى إمكانات إنتاج الغذاء المحلي

سوف يتم تحقيق هذا الهدف الفرعي من خلال إقرار ممارسات زراعية محسّنة لزيادة الإنتاجية، والاستخدام الرشيد للموارد المحدودة لتعظيم عوائدها، وخاصة المياه الجوفية، والسَّطحية والمعالجة، مما سوف يفسح المجال أمام تحقيق أقصى إمكانات الإنتاج فيما يتعلق بالمحاصيل الزراعية الاستراتيجية، وذلك من خلال التوسُّع الرأسي أو الأفقي، واعتماد التقنيات الحديثة. وعلاوةً على ذلك، فإن الجهود المبذولة لتحويل النظم الغذائية والصناعات الغذائية، وبخاصة في المناطق الريفية، سوف تيسّر عملية التّحوُّل نحو زراعة أكثر استدامةً ومَنَعَةً.

الأولويات القطاعية ذات الصلة ومبادرات التدخل الاستراتيجية التكميلية:

١) زيادة الإنتاج، والإنتاجية وتحسين دخل صغار المزارعين والمنتجين

- تعظيم الاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية المتاحة، ولا سيما المياه، باستخدام أنظمة الري الحديثة، وحصاد المياه المنخفضة الجودة، وحصاد مياه الأمطار للاستفادة منها.
- اعتماد أنظمة إنتاج كفؤة، مثل الزراعة المائية، والزراعة المستدامة.
- استغلال الأراضي المُهمَلة الصالحة للزراعة، وزيادة الإنتاجية والقدرة الاستيعابية للمراعي.
- ربط صغار ومتوسِّطي المنتجين والمصنِّعين الزراعيين بالأسواق النهائية من خلال القيمة المضافة، وبالتالي العمل كأساس فعَّال للتصنيع، وتوفير فرص عمل لائقة للمرأة الريفية والشباب - الشَّابَّات والشُّبَّان (أي: جَعْلُ الأسواقِ تعملُ لصالح الفقراء).
- الاستخدام الأمثل لأنظمة الإنتاج وتطويرها، وتعزيز التنويع، وذلك عن طريق إنتاج سلع مربحة، تلبِّي احتياجات الأسواق المحلية والخارجية.
- نشر التَّقنيات الحديثة للاستفادة من المزايا النسبية للأردن، مثل القرب من أسواق التصدير، والتَّنوُّع المناخي، ووجود المزارعين ذوي الخبرة، والعمال المهرة.
- ترشيد استخدام مدخلات الإنتاج، مع مراعاة تأثيرها على سلامة الغذاء، والمياه، وصحة المستهلك وربحية المُنتِج.
- تعزيز خدمات ما بعد الحصاد وما بعد الإنتاج، من خلال تحسين مرافق التغليف والتعبئة، والتصنيف بحسب درجة الجودة، والنقل، والتخزين والتصنيع.
- إدخال الزراعة الذكية مناخيًا، للتَّكيُّف مع التَّغيُّر المناخي، والاستفادة من موارد الطاقة المتجدّدة، والحفاظ

(٢) محدوديةُ موارد المياه والأراضي، وتكاليفُ الفرص الاقتصادية المرتفعة للإنتاج الزراعي تجعلان الإنتاج المحلي غير قادر على المنافسة.

على التَّنـوُّع البيولوجـي (التنـوع الحيـوي).
- تطوير قطاع ثروة حيوانية تجاري، قابل للاستمرار وعالي الإنتاجية.
- تشجيع تربية الأحياء المائية كمصدر محتمل للبروتين.

مبادرة (مبادرات) التدخل الاستراتيجية التكميلية:

ا-ا استغلال الأراضي المهملة، والأراضي الهامشية الصالحة للزراعة، وأراضي الوقف

الهـدف: الاسـتخدام الأمثـل للأراضـي الصالحـة للزراعـة، عـن طريـق اسـتغلال الأراضـي المهملـة، والأراضـي الهامشـية، وأراضـي الوقـف. ورفـع قـدرة وإنتاجيـة الأراضـي، وتحديـد طـرق تعظيـم الاسـتفادة منهـا، مـع بنـاء قـدرات المجتمعـات الريفيـة المحليـة. وتخفيـض التوسـع الحضـري، مـن خـلال تطبيـق الممارسـات الأمثـل فـي تنظيـم الأراضي.

يُعدُّ رسم خرائط للأراضي المهملة، والأراضي الهامشية، وأراضي الوقف الصالحة للزراعة، على المستوى الوطني، أمرًا ضروريًا لتحديد إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي، والاستخدام الأمثل للأراضي. ويجب أن يرافق ذلك ممارسات تنظيمية خاضعة للرقابة لمنع إساءة استخدام الأراضي الزراعية، ولمنع تجزئتها. ويجب أن تستفيد الأراضي التي يتم تحديدها من التدابير الصديقة للبيئة، والذكية مناخيًا، ومن الممارسات الملائمة لاستصلاح الأراضي وزراعتها.

٢)حفظ التنوع الحيوي الزراعي، واستدامة استخدامه

الأولويات القطاعية ذات الصلة:
- وقـف و / أو عكـس مسـار تدهـور وإسـاءة اسـتخدام المـوارد الطبيعيـة (ولا سـيما الأراضـي، والميـاه، والثـروة الزراعيـة).
- تعزيز وتطبيق المنهجيات الشاملة والمتكاملة لإدارة الموارد الطبيعية، مثل الزراعة المستدامة.
- الحفاظ على الموارد الجينية النباتية والحيوانية الأصلية.

٣) تطوير الصناعات الغذائية الوطنية

الأولويات القطاعية ذات الصلة:
- زيادة القيمة المضافة للزراعة، مع زيادة ربحية المزارعين والصناعيين.
- زيادة الطلب على السلع الزراعية المحلية وتقليل الفائض منها.
- توفيـر فـرص العمـل، ومصـادر الدخـل الإضافيـة، خاصـة للنسـاء والشـباب فـي المناطـق الريفيـة، مـن خـلال ربطهـم بأنشـطة برامجيـة محـددة، مثـل برنامـج التغذيـة المدرسـية.
- تحسين الاكتفاء الذاتي الغذائي، وزيادة الصادرات.
- تحسـين كفـاءة الصناعـات الغذائيـة، والمخرجـات البيئيـة عـن طريـق إضافـة قيمـة مضافـة جديـدة، واسـتخدام تقنيـات صديقـة للبيئـة، وأكثـر كفـاءة (ترشـيداً) للمـوارد فـي تصنيـع الأغذيـة.
- تحويـل النظـم الغذائيـة إلـى نظـم أكثـر إنتاجيـة، ومَنَعَـة وكفـاءة، مـن حيـث التكلفـة والمـوارد، مـن خـلال تطويـر سلاسـل القيمـة للأعمـال الزراعيـة المسـتدامة.
- التعريف بأداة تَستخدم التقنية الرَّقْمية لشركات الأغذية، لتحسين إدارة أدائها المالي والتشغيلي (التّنفيذي)، وتحديد المخاطر التشغيلية المحتملة.
- تعزيز إنتاج وتصنيع المواد الغذائية الأساسية، وتوفير البنية التحتية الملائمة.
- تقليل الازدواجية في الرسوم الجمركية، والتَّشوُّهات الناتجة عنها.مبادرة (مبادرات) التدخل الاستراتيجية التكميلية:

١-٢: الانتقال إلى نظم غذائية وزراعية أكثر كفاءةً (ترشيداً) وشمولية

الهدف: التحول إلى نظم غذائية أكثر كفاءة واستدامة على مستويات الإنتاج والاستهلاك

يتطلب تحقيق الأهداف المحددة في إطار الأولويات القطاعية إجراء تحليل معمّق للسلاسل الغذائية، لفهم ديناميات الغذاء على مستويات الإنتاج والاستهلاك، باتباع نهج النظم الغذائية. وسوف يُسهمُ هذا التدخل في تعزيز التّحوّل على المستوى الوطني نحو نظم غذائية أكثر كفاءة (ترشيداً) وفعّالية، على جميع المستويات.

فعلى مستوى الإنتاج، تهدف مبادرات التدخل إلى تحليل سلاسل الغذاء الأكثر استراتيجية، لفهم الديناميات التي تسبق مرحلة ما قبل الإنتاج، ومرحلة الإنتاج، ومرحلة ما بعد الإنتاج، وتحديد الإجراءات القصيرة، والمتوسطة والطويلة الأجل، اللازمة لتحقيق التحول نحو نظم غذائية ونظم زراعية أكثر كفاءة وشمولية. وعلى مستوى الاستهلاك، تهدف مبادرات التدخل إلى تحديد وتشخيص النظم الغذائية السائدة، وأنماط الاستهلاك للفئات المستهدفة، وتحديد النظم الغذائية الجديدة، الأكثر كفاءة، وأكثر جدوىً واستدامة. وسوف يعزّز التحليل الإجراءات المطلوبة على مستوى المجتمع المحلي والأفراد، ويوصي بإعادة ترتيب ومواءمة السياسة الوطنية اللازمة.

الهدف الفرعي الثاني: تأمين إمدادات ومخزونات كافية ومستقرة من المواد الغذائية المستوردة

يعتبر ضمان توافر مخزونات استراتيجية كافية من المواد الغذائية الأساسية، وتنويع مصادر الاستيراد العالمية للمواد الغذائية الاستراتيجية، مطلبين رئيسيين لتحقيق الأمن الغذائي.

الأولويات القطاعية ذات الصلة، ومبادرات التدخل الاستراتيجية التكميلية:

ا) ضمان وجود مخزون استراتيجي كافي من المواد الغذائية الأولية:

الأولويات القطاعية ذات الصلة

- توسيع السعة التخزينية للمواد الغذائية الاستراتيجية.
- تنويع مصادر الاستيراد.
- وضع خطط احتياطية للاستجابة للطوارئ وخطط للطوارئ، خاصة فيما يتعلق بالواردات.
- توفير بيئة ملائمة للقطاع الخاص للعمل بسلاسة وسهولة.

الهدف الفرعي الثالث: تحسين التعاون الإقليمي والتكامل في مختلف جوانب الأمن الغذائي

من خلال تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات الزراعة، والأمن الغذائي، والاستثمار في بحوث النظم الزراعية والغذائية، ونقل التكنولوجية.

الأولويات القطاعية ذات الصلة، ومبادرات التدخل الاستراتيجية التكميلية:

ا) المركز الإقليمي للأمن الغذائي

الأولويات القطاعية ذات الصلة:

- الحدُّ من آثار الأزمات والصدمات الإقليمية والعالمية على الأمن الغذائي الإقليمي.
- الاستفادة من الميزة النسبية للأردن لخدمة المنطقة، وإرساء أسس تعاون واسع ومستدام.

- إنشاء مخزون غذائي إقليمي للطوارئ، وبنية تحتية لصالح دول المنطقة، ولمنظمات الإغاثة الإنسانية.
- العمل كمركز ابتكار إقليمي للصناعات الزراعية والغذائية / وإنشاء مرافق لوجستية حديثة.
- إنشاء مركز إقليمي لنقل التكنولوجيا والتدريب في مجال الزراعة والأمن الغذائي.
- وضع خطة طوارئ احتياطية لطرق الإمداد البديلة، في حالة حدوث انسداد أو إعاقة لطرق الإمداد.
- المبادرة إلى تطوير محفظة (مجموعة) متنوعة من العلاقات التجارية والعقود طويلة الأجل مع الموردين، للتخفيف من الانقطاعات، وصدمات الأسعار.

الهدف الفرعي الرابع: الحد من الفاقد والمُهدَر من الأغذية وتعزيز سلامة الأغذية

يتمُّ عن طريق التشديد على الأولويات التالية، وتنفيذ مبادرات التدخل الخاصة بكل منها لتحقيق المستوى الأمثل من الإنتاج الزراعي، وترشيد استهلاك الغذاء، واستخدام فائض الغذاء، وتطبيق تدابير سلامة الأغذية.

الأولويات القطاعية ذات الصلة، ومبادرات التدخل الاستراتيجية التكميلية:

١) الحد من الفاقد والمُهدَر من الأغذية

الأولويات القطاعية ذات الصلة:

- تحديد المفقود والمهدر من الأغذية والأسباب الجذرية للفقد والهدر.
- توعية المنتجين، والموزعين، والبائعين، والمستهلكين والتجار حول فقدان الأغذية وهدرها، وتأثيرهما الاقتصادي والمالي والاجتماعي. ورفع مستوى الوعي حول كيفية تقليل الكميات الفاقدة والمهدرة.
- إعادة توجيه الدعم ليكون أكثر كفاءة وفعّالية، للحدّ من تشوّهات الإنتاج / الاستهلاك.
- إدخال التقنيات والممارسات الملائمة لزيادة فترة صلاحية السلع الغذائية، وتقصير حلقات سلسلة التوريد.

مبادرة (مبادرات) التدخل الاستراتيجية التكميلية:

١-٣ مشروع الحد من الفاقد من الأغذية.

الهدف: فهم ديناميات الفاقد الغذائي واقتراح / تنفيذ تدابير للحد منه.

يهدف المشروع إلى الحد من الفاقد من الأغذية، من خلال تحليل شامل لحلقات سلسلة التوريد ذات الفاقد الأعلى المحتمل؛ واقتراح تدابير لتخفيف الفاقد، وتقديم توصيات لمنتجي الأغذية وموزِّديها بشأن الممارسات الفضلى؛ وتحديد مؤشرات الأداء الأساسية للفاقد الغذائي، وتطوير نظام مراقبة، مع مؤشرات أداء أساسية واضحة، لربطها بالإطار العام لرصد الأمن الغذائي.

١-٤ مشروع الحد من المهدر من الأغذية.

الهدف: فهم ديناميات المهدر من الأغذية واقتراح / تنفيذ تدابير للحد منها.

يهدف المشروع إلى الحد من هدر الغذاء من خلال تحليل شامل لإدارة الأغذية على مستوى تجار التجزئة، وأنماط شراء الأغذية واستهلاكها، على مستوى المستهلكين؛ واقتراح تدابير للتخفيف من هدر الغذاء، وتقديم توصيات إلى تجار الأغذية بالتجزئة، والمستهلكين، حول الممارسات الفُضلى.

٢) تعظيم الاستفادة من الفاقد والمهدر من الأغذية

الأولويات القطاعية ذات الصلة:

- إعادة تدوير الفاقد والمهدر من الأغذية، واستخدامه كغذاء، وعلف، وطاقة وأسمدة، مما يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة.

- الترويج لمفهوم التَّكايا وبنوك الطعام، لجمع وتوزيع المواد الغذائية الفائضة لجمعيات الإغاثة الخيرية، ودعم المحتاجين.
- تحسين القيمة المضافة وتقليل الخسائر المالية.

مبادرة (مبادرات) التدخل الاستراتيجية التكميلية:

١-٥ الاستفادة من المخلفات الزراعية والأغذية غير المستهلكة.

الهدف: أفضل الممارسات للاستفادة من الفاقد والمهدر من الأغذية

في حين ينظر هذا المشروع في طرق الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، فإنه يركز أيضا على طرق توجيهها حسب الاقتضاء. وسوف يأخذ في الاعتبار جودة وكمية الفاقد والمهدر من الأغذية، وتحديد قنوات الاستخدام الممكنة لها، إما من خلال توزيعها على المحتاجين في حالة الأغذية غير المستهلكة، وإما كعلف وأسمدة وطاقة بالنسبة إلى الفاقد على طول سلسلة التوريد لتجار ومنتجي الأغذية. وسينظر المشروع أيضا في فرص كسب العيش التي يمكن أحداثها على امتداد السلسلة.

٣) تحسين سلامة الأغذية وإجراءات الرقابة

الأولويات القطاعية ذات الصلة:

- تطوير / مراجعة السياسات والأنظمة التشغيلية (التنفيذية) للسلطات المعنية، لإدماج ثقافة الامتثال بين أنشطة الأعمال المختصة بالأغذية.
- مواءمة معايير سلامة الأغذية لمنتجات غذائية مختارة وفقا لمتطلبات الحماية الصحية وصحة النبات / العوائق الفنية للصادرات SPS/TBT.
- وضع وتنفيذ خطط تدريجية / خطوة بخطوة لسلامة الأغذية لقطاعات مختارة بعينها.
- تعزيز وظائف مراقبة الأغذية (فحص واختبار سلامة الأغذية) لدى السلطات المعنية، استناداً إلى برامج وخطط متطورة لسلامة الأغذية والمنتجات المستهدفة.
- إنشاء سجل بخبراء ممارسي السلامة الغذائية يبيّن الإطار المناظر لخبراتهم، وبناء قدراتهم.
- إدخال تقنيات جديدة لتحسين فترة صلاحية منتجات مختارة بذاتها، والامتثال لأنظمة السلامة الغذائية.

مبادرة (مبادرات) التدخل الاستراتيجية التكميلية:

١-٦ مشروع تعزيز الامتثال للسلامة الغذائية

الهدف: تعزيز السياسات والأنظمة التشغيلية (التنفيذية) التي تحكم عمل مؤسسات سلامة وجودة الأغذية.

يهدف المشروع إلى تحسين جودة الأغذية، ومعايير السلامة عن طريق تعزيز القدرات الوطنية ذات الصلة، ومراجعة الإطار التنظيمي وطريقة التشغيل.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز إمكانية الوصول إلى / الحصول على الغذاء

يعتبر الوصول إلى / الحصول على الغذاء أولوية وطنية، وأحد حقوق الإنسان في الأردن. ويعتبر الفقر والبطالة التحديان الرئيسيان للوصول إلى / للحصول على الغذاء. الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير استباقية مُبادِرة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في أوساط الفئات الضعيفة، من خلال تحسين المَنَعَة، وتعزيز البيئة التمكينية والحوكمة. وعلى الرغم من تراجع إنفاق الأسرة على الغذاء، والذي بلغ نحو ٣٦٪ خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام ٢٠٢٠ (لكنه بلغ نحو ٤٠٪ من إنفاق الأسر الأشد فقرًا[٣])، إلا أنّه يشكّل الجزء الأكبر من جميع النفقات، ويليه الإنفاق على الإسكان بنسبة ٢٣,٧٨٪.

وفيما يلي عرضٌ للأهداف الفرعية، والأولويات الوطنية، ومبادرات التدخل الاستراتيجية، التي تشكّل عوامل مساهمة رئيسية في تحقيق هدف الاستراتيجية الثاني:

الهدف الفرعي الأول: تقليل عدد الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي

عن طريق اعتماد مجموعة من التدابير الفعّالة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تحسين الحماية الاجتماعية، وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي.

الأولويات القطاعية ذات الصلة، ومبادرات التدخل الاستراتيجية التكميلية:

١) تعزيز كفاءة وفعالية شبكات الحماية الاجتماعية

الأولويات القطاعية ذات الصلة:

- تقديم التحويلات النقدية والمساعدات العينية للأسر الفقيرة.
- تحسين التنسيق بين مؤسسات الحماية الاجتماعية للاستجابة السريعة، وبخاصة بعد حدوث الصدمات والكوارث.
- تعزيز برامج وأنشطة المسؤولية الاجتماعية والتّضامن (التّكافل).

مبادرة (مبادرات) التدخل الاستراتيجية التكميلية:

١-٢ مواءمة المعونات الغذائية مع الفئات الأكثر فقرًا في الأردن.

الهدف: إنشاء نهج مستدام وموحّد للمساعدات الغذائية المقدمة للفئات الفقيرة في الأردن.

يعمل أصحاب المصلحة المعنيون في هذا المشروع، بشكل مشترك، على مواءمة ما يقدمونه من المساعدات الغذائية، من خلال نهج موحّد للاستهداف، ونظم محسّنة لجمع الأموال، وطرائق تحويل المساعدات الغذائية / النقدية، وتكوين شراكات مستدامة.

الهدف الفرعي الثاني: توفير فرص اقتصادية مستدامة

من خلال توفير فرص عمل فعّالة ومستدامة للفقراء، وتعزيز قابليتهم للتشغيل، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الريفية، وعلى تلك التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

الأولويات القطاعية ذات الصلة، ومبادرات التدخل الاستراتيجية التكميلية:

١) تحسين فرص المعيشة في المناطق الريفية، خاصة للنساء والشباب

الأولويات القطاعية:

- تعزيز إنتاجية الأسر الريفية لتمكينها من تلبية احتياجاتها الخاصة، وتوليد الدخل من خلال إقامة روابط بينها وبين أسواق الأغذية.

(٣) دائرة الإحصاءات العامة، مسح دخل وإنفاق الأسرة، ٢٠١٧.

- تعزيز الصناعات الغذائية المنزلية، والتعاونية التي تستوفي معايير الجودة، وإنشاء روابط تسويقية.
- تعزيز اكتساب المهارات في خدمات الإنتاج النباتي والحيواني لتحسين فرص القابلية للتشغيل (لإيجاد فرص العمل).
- وضع خارطة للمساهمة الاقتصادية للمرأة في القطاعات غير الرسمية، وتعزيز مشاركة المرأة الريفية في أنشطة الأعمال الرسمية.

مبادرة (مبادرات) التدخل الاستراتيجية التكميلية:

٢-٢ تعزيز القدرات الوطنية لإدارة دعم سبل العيش للضعفاء (للمستضعفين المعرّضين للمخاطر).

الهدف: تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية ذات الصلة على تطوير وإدارة مبادرات تدخل لدعم سبل العيش بشكل أفضل.

تعمل العديد من المؤسسات الحكومية على تنفيذ مبادرات تدخل تُعنى بالمَنَعَة وسبل العيش، من خلال تمويل أنشطة الأعمال الصغيرة، والمتناهية الصغر، للفئات الأكثر ضعفاً. وفي إطار مبادرة التدخل هذه، تستفيد المؤسسات الحكومية المعنية من الأنظمة المُحسَّنة لتصميم، وإدارة ومراقبة دعم سبل العيش للفئات الأشد فقرًا.

٢) تعزيز البيئة والخدمات التمكينية للاستثمار والفرص الاقتصادية

الأولويات القطاعية:

- تحسين سبل الحوكمة المتعلقة بالأعمال، والعمل من المنزل والأعمال المهنية.
- تعزيز الروابط مع الأسواق، والتشجيع على الوصول إلى الأسواق الداخلية والخارجية.
- تعزيز الحصول على التمويل والخدمات المالية.
- إعادة هيكلة إعانات دعم الإنتاج.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي، من خلال تحسين أطر الحوكمة، والأطر التنظيمية.

الهدف الفرعي الثالث: توفير سبل العيش الكريم للاجئين

١- تعزيز سبل العيش الكريم للاجئين

الأولويات القطاعية:

- استدامة تقديم المساعدات الغذائية المُغذية والآمنة للاجئين الأكثر ضعفاً في جميع الأوقات.
- تزويد اللاجئين، وخاصة النساء والأطفال، بخدمات الرعاية الصحية، وخدمات الأمومة والطفولة.

الهدف الإستراتيجي الثالث: تعزيز استقرار الغذاء والاستخدام الأمثل له

إنّ توفير الغذاء الصحي والمتوازن لتلبية متطلبات التغذية الصحية من شأنه أن يحدّ من انتشار سوء التغذية، لا سيما بين الأطفال دون سن الخامسة، وبين النساء في سن الإنجاب. وإن ضمان استقرار الإمدادات التي تفي بالغرض من الأغذية سواء أكانت منتَجة محليا أم مستوردة، هو مطلب أساسي للأمن الغذائي.

وفيما يلي عرضٌ للأهداف الفرعية، والأولويات القطاعية، ومبادرات التدخل التكميلية التي تشكّل إسهامًا رئيسيًا لتحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث:

الهدف الفرعي الأول: تحسين جودة الغذاء ورصد سوء التغذية لجميع الناس في الأردن

وذلك عن طريق اتباع نهج منهجي ومؤسسي، لضمان توافر الغذاء الجيد، وتوفر البيانات حول سوء التغذية.

الأولويات القطاعية ذات الصلة، والتدخلات الاستراتيجية التكميلية:

١) تحسين جودة الأغذية

الأولويات القطاعية:

- ضمان فعّالية أنظمة مراقبة جودة الأغذية الحالية.
- تطبيق القواعد والأنظمة المتعلقة بجودة الأغذية.
- تحسين ثقافة ووعي أصحاب المصلحة المعنيين بشأن جودة الأغذية.
- تطوير نظام وطني لرصد الحالة التغذوية.

مبادرة (مبادرات) التدخل الاستراتيجية التكميلية:

١-٣ تحسين مراقبة جودة الأغذية، وتوعية المجتمع بشأنها.

الهدف: تعزيز مراقبة جودة الأغذية، وتوحيد إجراءات المراقبة.

ستقوم الحكومة في إطار هذا المشروع بمراجعة التدابير الحالية لمراقبة جودة الأغذية، ووضع بروتوكولات فعّالة لتعزيز الإطار التنظيمي لجودة الأغذية، في الوقت الذي تعمل فيه على زيادة وعي المجتمع بجودة الأغذية.

٢-٣ إنشاء نظام وطني لمراقبة ورصد الحالة التغذوية.

الهدف: إيجاد أدلة على سوء التغذية في الأردن، من خلال جمع البيانات في الوقت المناسب حول الجوانب المختلفة للتغذية.

تنشئ الحكومة من خلال هذا المشروع نظامًا لرصد المؤشرات الأولية للتغذية، لتقديم أدلة لاتخاذ التدابير العلاجية والوقائية.

الهدف الفرعي الثاني: اعتماد تدابير فعالة للحد من سوء التغذية وآثاره المحتملة.

الأولويات القطاعية ذات الصلة، والتدخلات الاستراتيجية التكميلية:

١) تعزيز فعالية مبادرات التدخل الغذائية في الأردن

الأولويات القطاعية:

- تقييم مبادرات التدخل الحالية في مجال التغذية والرعاية الصحية (برامج إغناء وتحصين الأغذية، التدخلات، والخدمات الصحية للأم والطفل).

مبادرة (مبادرات) التدخل الاستراتيجية التكميلية:

٣-٣ تعزيز البرنامج الوطني لتدعيم الأغذية والترويج له.

الهدف: تقييم البرنامج الوطني لتدعيم الأغذية، وتحديد مجالات التحسين المحتملة.

تهدف الاستراتيجية إلى التحقق من كفاءة البرامج الوطنية الحالية لتدعيم الأغذية، ووضع تدابير رقابة ورصد واضحة من حيث التنفيذ والفعالية، على مختلف المستويات.

٣-٤التشجيع على ممارسة الرضاعة الطبيعية في الأردن.

الهدف: التشجيع على ممارسة الرضاعة الطبيعية الجيدة، من خلال تعزيز السياسات وزيادة مستوى التوعية بفوائد الرضاعة الطبيعية.

إجراء دراسة تقييمية شاملة حول مبادرات التدخل الحالية المعنية بتعزيز الرضاعة الطبيعية، ومراجعة السياسات والبروتوكولات الخاصة بها، وتعزيز القدرات الوطنية في المراكز الصحية، لإرشاد الأمهات حول الممارسات الفضلى.

٢) تعزيز التغذية بين أطفال المدارس واستدامة وتعزيز البرنامج الوطني للتغذية المدرسية

الأولويات القطاعية:

- تقديم وجبات مغذية وصحية لأطفال المدارس، وبخاصة في المناطق الأقل حظًا.
- تعزيز الإنتاج المحلي لبعض السلع، مثل منتجات الألبان والبيض والفواكه واستخدامها كجزء من برنامج التغذية المدرسية، مما يدعم بالتالي طرائق التغذية المدرسية المعتمدة على الزراعة المنزلية.
- رصد الحالة الغذائية والصحية لأطفال المدارس.

مبادرة (مبادرات) التدخل الاستراتيجية التكميلية:

٣-٥إنشاء نظام وطني لرصد الحالة الصحية لأطفال المدارس.

الهدف: البحث عن أدلة عن الحالة الغذائية والصحية لأطفال المدارس للفئة العمرية من ٦ سنوات إلى ١٢ سنة، للكشف المبكر عن حالات سوء التغذية.

ستعمل الحكومة على تطوير نظام رصد ومراقبة للكشف المبكر عن اتجاهات سوء التغذية بين أطفال المدارس. ومن خلال هذا التدخل، ستقوم المؤسسات الحكومية المعنية بتعزيز التدابير الوقائية، عن طريق تعزيز عادات تناول الأغذية الصحية على مستوى الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور.

٣) رعاية الأسرة

الأولويات القطاعية:

- توفير الرعاية الصحية والتغذوية للأم والطفل (رعاية الأمومة والطفولة).
- الوقاية من الأمراض غير السارية الناتجة عن سوء التغذية.

مبادرة (مبادرات) التدخل الاستراتيجية التكميلية:

٣-٦تحسين نظام خدمات رعاية الأمومة والطفولة.

الهدف: إيجاد الأدلة على نمو الأطفال ونمائهم.

تهدف مبادرة التدخل هذه إلى تحديث الخطة الاستراتيجية الوطنية لتنظيم الأسرة (٢٠١٣ - ٢٠١٧) وتعزيز نظام رصد ومراقبة وطني لنمو الأطفال ونمائهم (تطوّرهم)، وتهدف هذه المبادرة إلى تقييم وتطوير القدرات الوطنية في الكشف المبكر عن عدد من أمراض سوء التغذية الموروثة.

الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز حوكمة الأمن الغذائي

لا توجد في الأردن مؤسسة مُكلَّفة بالمسؤولية عن الأمن الغذائي بمعناها الواسع، كما لا يوجد إطار تنظيمي موحد وشامل لتوجيه هذه المسألة الحيوية والاستراتيجية، حيث تتقاسم العديد من المؤسسات مسؤوليات الأمن الغذائي، ويتم تنظيمها جزئيًا من خلال العديد من التشريعات، والسياسات، والاستراتيجيات الوطنية. وتشير تجارب الدول الأخرى التي أحرزت تقدمًا كبيرًا في تحقيق الأمن الغذائي، إلى أن وجود دعم سياسي قوي على أعلى المستويات، يعتبر عاملا أساسيًا لتحقيق النجاح.

وفيما يلي عرضٌ للأهداف الفرعية، والأولويات الوطنية والقطاعية، التي ستساهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي الرابع:

الهدف الفرعي الأول: تعزيز البنية المؤسسية للأمن الغذائي (تعزيز هيكلية حوكمة الأمن الغذائي)

من خلال مأْسَسَة (إضفاء الطابع المؤسسي على) الإشراف على الأمن الغذائي، وتحسين التنسيق بين الجهات المعنية.

الأولويات القطاعية ذات الصلة والتدخلات الاستراتيجية التكميلية:

ا) إنشاء الإطار المؤسسي والقانوني للأمن الغذائي في الأردن

الأولويات القطاعية:

- إنشاء جهة مؤسسية (كيان مؤسّسي) يُعهد إليها بالمسؤوليات الشاملة في مجالات رصد ومتابعة التنفيذ، والإشراف على، والتنسيق بشأن الأمن الغذائي في الأردن.
- تعزيز التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة المعنيين بشأن البرامج ومبادرات التدخل والسياسات المتعلقة بالأمن الغذائي.
- تعزيز كفاءات وبناء قدرات المؤسسات والموظفين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين جميعهم بالأمن الغذائي.
- تحسين المخصصات من الموازنة العامة، واستقطاب وجذب التمويل والاستثمارات في الأنشطة المتعلقة بالأمن الغذائي.
- تقديم الدعم الفني، واللوجستي والاستشاري للكيان الذي سيتولى إدارة الأمن الغذائي في الأردن.
- مراجعة وتعديل الإطار القانوني الذي يحكم الأمن الغذائي.
- إنفاذ وتطبيق القوانين والأنظمة على نحو ملائم.
- تحسين الوعي، والمعرفة والقدرات لدى مختلف أصحاب المصلحة المعنيين.

مبادرة (مبادرات) التدخل الاستراتيجية التكميلية:

ا-٤ دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.

الهدف: تعزيز ودعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.

تهدف مبادرة التدخل إلى تقديم الدعم الفني واللوجستي والاستشاري للجهة المؤسسية التي ستُعهد إليها إدارة الأمن الغذائي في الأردن. وسوف يتحقّق الدّعم لتلك الجهة من خلال تعيين مجموعة من الخبراء الذين سيقدمون التحليل اللازم، ويقيمون الروابط بين المؤسسات المعنية. وسوف تدعم المبادرة أيضًا وضع خطط عمل، وإطار عمل للمتابعة والتقييم، وجمع البيانات المطلوبة لإعداد تقارير الأمن الغذائي.

٢) تأسيس نظام رصد ومراقبة للأمن الغذائي

الأولويات القطاعية:

- الجمع المنتظم لبيانات الأمن الغذائي، مع الأخذ بعين الاعتبار تصنيف تلك البيانات وتفصيلها وفق النوع الاجتماعي والفئة العمرية.
- إنشاء نظام للرصد والتقييم والتعلم والإبلاغ (إعداد وتقديم التقارير)، لرصد التقدم المُحرز، وتقييم الأثر.
- تعزيز آليات الإبلاغ عن الأمن الغذائي على المستوى الوطني.
- رقمنة (استخدام التقنية الرَّقمية في) تنفيذ العمليات والإجراءات والخدمات.

مبادرة (مبادرات) التدخل الاستراتيجية التكميلية:

٢-٤ إنشاء نظام معلومات إدارة الأمن الغذائي (FSMIS).

الهدف: تأسيس نظام لجمع وتحليل البيانات، وإعداد تقارير الأمن الغذائي.

تهدف مبادرة التدخل إلى تطوير نظام شامل للرصد والتحليل والإبلاغ عن الأمن الغذائي. ويقوم النظام بجمع كلّ البيانات اللازمة لمراقبة مؤشرات الأداء الأساسية المحددة، وتحليلها وإصدار تقارير منتظمة عن التقدم المُحرز. وسيوفر هذا النظام أيضا المنصة المطلوبة لإعداد التقارير عن الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة.

الهدف الفرعي الثاني: تعزيز بحوث النظم الغذائية، والابتكار، ونشر التكنولوجية وتطوير الخدمات

يتطلب تحقيق هذا الهدف الفرعي الاستفادة من مؤسسات البحوث والتطوير القائمة والعاملة في مجال الأمن الغذائي، وإنشاء وتطوير مركز وطني للبحث والتطوير في مجال الأمن الغذائي.

الأولويات القطاعية ذات الصلة، والتدخلات الاستراتيجية التكميلية:

١) دعم البحوث، وتنمية ونقل المعرفة

الأولويات القطاعية:

- إعداد مسح شامل ورسم خريطة لجميع البرامج ذات الصلة بالأمن الغذائي والنظم الغذائية، وتقديم التوجيه الاستراتيجي بشأن مبادرات التدخل هذه.
- إجراء دراسة عن الاحتياجات التدريبية لمختلف المؤسسات على المستويين المركزي والمحلي.
- إنشاء وحدة للبحث والتطوير خاصة بالأمن الغذائي في الأردن.
- إنشاء صندوق ائتماني لدعم البحوث والتطوير في مجال الأمن الغذائي.
- إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالأمن الغذائي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:

• إجراء دراسة جدوى عن إنشاء المركز الإقليمي للأمن الغذائي، تُحدد بصفة رئيسية (الأهداف، والأنشطة الأساسية، ونطاق العمل الإقليمي، والمتطلبات، والمنافع، والعوائد الاقتصادية، والاستثمارات المحلية والدولية المحتملة، والشراكات بين القطاع العام والمستثمرين الآخرين).

• تحليل الفاقد والمُهدَر من الأغذية على امتداد سلسلة القيمة للمواد الغذائية الرئيسية - إضافة إلى تحديد وسائل، وأدوات، وجدوى الإجراءات الرامية إلى التخفيف من حدّتها.

• فهم القيود والتشوهات التي تؤثر على النظم الغذائية في الأردن، واستراتيجيات التخفيف من حدتها.

مبادرة (مبادرات) التدخل الاستراتيجية التكميلية:

٤-٣ دعم البحوث والتطوير في مجال الأمن الغذائي.

الهدف: تعزيز القدرات الوطنية العاملة على البحوث والتطوير في مجال الأمن الغذائي

تهدف مبادرة التدخل هذه إلى إيجاد أدلة حول المسائل الحرجة (البالغة الأهمية) المتعلقة بالأمن الغذائي في القطاعات المختلفة. وهي تشمل المجالات المحددة كأولويات في الاستراتيجية الوطنية، وفي الاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة، وستهدف المبادرة إلى تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة في مجالات الأبحاث والتطوير ونقل التكنولوجية في مجال الأمن الغذائي.

تقديرات الموازنة للتدخلات الاستراتيجية التكميلية (المشاريع)

عنوان المشروع	السنة / الموازنة (١٠٠٠ دينار)			
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	المجموع
الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان توفر الغذاء على المستوى الوطني والأسري	٣,٥٨٠	٥,١٩٠	٥,٣٤٠	١٤,١١٠
المشروع ١-١: استغلال الأراضي المهملة والأراضي الهامشية الصالحة للزراعة وأراضي الوقف	١,٦٣٠	٢,٦٣٠	٢,٥٨٠	٦,٨٤٠
المشروع ١-٢: الانتقال إلى نظم غذائية وزراعية أكثر كفاءة وشمولية	٣٨٠	١٧٠	٧٠	٦٢٠
المشروع ١-٣: مشروع الحد من الفاقد من الأغذية	١٣٠	١,٠٣٠	٢,٠٥٠	٣,٢١٠
المشروع ١-٤: مشروع الحد من المهدر من الأغذية	٩٠٠	٥٠٠	١٠٠	١,٥٠٠
المشروع ١-٥: الاستفادة من المخلفات الزراعية والأغذية غير المستهلكة	٥٣٠	٨٠٠	٥٠٠	١٨٣٠
المشروع ١-٦: مشروع تعزيز الامتثال للسلامة الغذائية	١٠	٦٠	٤٠	١١٠
الهدف الإستراتيجي الثاني تحسين إمكانية الوصول إلى / الحصول على الغذاء	١,٨٤٠	١,٦٧٥	١,٦٥٥	٥,١٧٠
المشروع ٢-١: مواءمة المعونة الغذائية مع الفئات الأشد فقرًا في الأردن	١,٥١٠	١,٤٨٥	١,٤٧٥	٤,٤٧٠
المشروع ٢-٢: تعزيز القدرات الوطنية لإدارة دعم سبل العيش للفقراء	٣٣٠	١٩٠	١٨٠	٧٠٠
الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز استقرار الغذاء والاستخدام الأمثل له	١,٦٩٥	١,٣٨٣	١,٢٤٢	٤,٣٢٠
المشروع ٣-١: تحسين مراقبة جودة الأغذية وتوعية المجتمع حول جودة الغذاء	٦٧٠	٤٣٨	٣٩٧	١,٥٠٥
المشروع ٣-٢: إنشاء نظام وطني لرصد ومراقبة التغذية	١٥٠	١٥٠	١٥٠	٤٥٠
المشروع ٣-٣: تعزيز وترويج البرنامج الوطني لإغناء الأغذية	٨٥	٨٥	٧٥	٢٤٥
المشروع ٣-٤: تشجيع الرضاعة الطبيعية في الأردن	٩٠	٧٠	٦٥	٢٢٥
المشروع ٣-٥: إنشاء نظام وطني لمراقبة الحالة الصحية لأطفال المدارس	٤٩٠	٣٣٥	٣٢٠	١,١٤٥
المشروع ٣-٦: تحسين نظام خدمات رعاية الأمومة والطفولة	٢١٠	٣٠٥	٢٣٥	٧٥٠
الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز حوكمة الأمن الغذائي	١,٥٨٠	٩١٤	٧٥١	٣,٢٤٥
المشروع ٤-١: دعم تنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي	٧٧٠	٦٤٠	٥٩٠	٢,٠٠٠
المشروع ٤-٢: إنشاء نظام معلومات لإدارة الأمن الغذائي	٢٩٥	٣٩	١١	٣٤٥
المشروع ٤-٣: دعم البحوث والتطوير في مجال الأمن الغذائي	٥١٥	٢٣٥	١٥٠	٩٠٠
المجموع	٨,٦٩٥	٩,١٦٢	٨,٩٨٨	٢٦,٨٤٥

المكون الثاني: تحليل الخطط القطاعية، وتحديد التحديات وإجراءات التسريع

على الرغم من أن استراتيجية الأمن الغذائي هي الاستراتيجية الوطنية الوحيدة التي تؤطر وتوجه الأمن الغذائي في الأردن، إلا أن هناك العديد من المؤسسات المسؤولة عن تنفيذها. ولكل مؤسسة خطتها القطاعية التي تتألّف من مبادراتها التدخلية الخاصة المتعلقة بالأمن الغذائي. ووفقًا لذلك، فإن تحقيقَ أهداف الأمن الغذائي مسؤوليةٌ مشتركة بين مختلف المؤسسات في الأردن. وبأخذ ما ذُكر بعين الاعتبار، تقترح خطة العمل مشاريع مبادرات تدخل لا تقع أصلاً ضمن نطاق مسؤوليات المؤسسات القائمة.

ويقترح هذا المكون قائمة بإجراءات تسريعية لدعم المؤسسات التي تنفذ مبادرات التدخل المتعلقة بالأمن الغذائي في إطار خططها القطاعية المناظرة لهذه الإجراءات، وذلك للتغلب على التحديات التي قد تؤثر سلبًا على تحقيق أهداف استراتيجية الأمن الغذائي.

ولتحديد التحديات التي تواجه عملية التنفيذ، وإجراءات التسريع التي يجب تنفيذها للتغلب على هذه التحديات و / أو تقليلها إلى الحد الأدنى، فقد عُقِدَ ١٦ اجتماعًا / مقابلة مع موظفين مسؤولين في مؤسسات مختلفة، و تم مراجعة ٢٥ استراتيجية، وخطة وطنية وقطاعية، وحُدّدت علاقاتها مع استراتيجية الأمن الغذائي، إضافة إلى تحديد التحديات التي تواجه تنفيذها، وأخيراً، اقتُرحت إجراءات التسريع المحتملة. ويوفر الملحق ٣ قائمة بالأشخاص الذين تمت مقابلتهم، ويتضمن الملحق ٤ مصفوفة تحدّد الروابط بين كل استراتيجية، أو خطة قطاعية، مع استراتيجية الأمن الغذائي، والتحديات التي تواجهها، وإجراءات التسريع المحتملة التي من شأنها تسريع وتسهيل تنفيذها.

التحديات

فيما يلي عرض لمجموعة مركّبة من التحديات والقيود:

١ - التحديات القانونية والسياساتية

- ضعف تماسك السياسات: قد تتعارض السياسات الحالية مع بعضها بعضاً، أو ربما تكون غامضة من حيث المحتوى، مما قد يؤدّي إلى ازدواجية الجهود، أو تناقض المبادرات.
- لم تُدرَج المسائل المتعلقة بتغير المناخ، وبناء المنعة، وجائحة كوفيد ١٩، والنمو الأخضر، والأزمة السورية كأزمة طال أمدها، والابتكار، بشكل جيد، في الوثائق الاستراتيجية ذات الصلة.
- عدم كفاية أو ضعف الأنظمة، وعدم إنفاذها.
- إدخال تغييرات ارتجالية، ومتكررة في السياسات والأنظمة.
- عدم كفاية عدد خرائط الطريق والاستراتيجيات التفصيلية، مثل استراتيجية تحوُّل النظم الغذائية في الأردن، وجائحة كوفيد ١٩ والأمن الغذائي، وتأثير تغير المناخ على الأمن الغذائي.

٢ - تحديات الموارد المؤسسية والبشرية

- هناك الكثير من المؤسسات المنخرطة في الأمن الغذائي، لكن التنسيق فيما بينها ليس كافياً.
- السياسات والإجراءات المؤسسية معقدة وغير مواتية.
- نقص القدرات البشرية في مجالات محددة في الأمن الغذائي.
- الغموض والتداخلات في مهام ومسؤوليات المؤسسات المعنية.
- عدم الاتساق في فهم مصطلحات الأمن الغذائي وتفسيرها.
- التغييرات المتكررة في قيادات المؤسسات، وموظفيها الإداريين.
- هجرة الأدمغة، والفقدان المتكرر للموظفين المؤهلين بسبب انخفاض الرواتب، وبيئة العمل غير المُحبَّذة،

وغموض المسارات المهنية.
- ضعف الشراكة مع القطاع الخاص، والمجتمع المدني والمنظمات التعاونية.
- عدم تطابق مساهمة المجتمع الدولي في دعم الأمن الغذائي في الأردن مع الأولويات العالمية والدولية، بالإضافة إلى ضعف التنسيق في تصميم وتنفيذ مبادرات التدخل ذات العلاقة.
- غياب أنظمة البيانات والمعلومات، بالإضافة إلى التباينات والتناقضات في البيانات المتاحة.
- ضعف أنشطة وأنظمة المتابعة والتقييم، والإبلاغ والتعلم.
- ضعف تطبيق الأدوات والأساليب والنهوج الابتكارية والحديثة.
- انخفاض جودة الخدمات التي يقدمها القطاع العام، أو عدم تقديمها في الوقت المناسب، مثل خدمات (الصحة، والتعليم، والزراعة، والخدمات والاجتماعية، وغيرها).
- العمل غير الملائم / بيئة العمل التمكينية غير الملائمة، من حيث عدم كفاية الحيز المتوافر في المكاتب، ووسائل النقل، والمعدات، والأدوات.

٣ - التمويل والتحديات المالية

- محدودية التمويل الحكومي للأمن الغذائي.
- إجراءات الشراء المعقدة.
- محدودية دعم المجتمع الدولي لمشاريع ومبادرات التدخل في مجال الأمن الغذائي.
- مخصصات دعم خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية الآخذة في التضاؤل.

٤ - اعتبارات محدودة لبعض القضايا الهامة

- محدودية التقدير والاهتمام الواجب لتأثير التغير المناخي على الأمن الغذائي.
- لا يزال من الضروري متابعة إمكانية الاستفادة من التمويل الخاص بالتغير المناخي لدعم الأمن الغذائي، على المستويين الوطني والإقليمي.
- الحاجة إلى المزيد من النهوض بالشراكات مع القطاع الخاص وإشراكه في مسألة الأمن الغذائي.
- الحاجة إلى جسر الفجوات بين الممارسات الإنسانية والتنموية، فثمة صوامع معزولة (كيانات تعمل بمعزل عن غيرها)، ولا يتم تطبيق نهج الترابط فيما بينها على النحو الصحيح.
- عدم إدماج مسألتي المَنَعَة والاستدامة بما يكفي في الخطط والمشاريع.
- التبخيس في أهمية تحوُّل النظم الغذائية.

٥ - جائحة كوفيد ١٩

- انخفاض تمويل الأمن الغذائي بسبب إعادة تخصيص الأموال لمكافحة جائحة كوفيد ١٩.
- محدودية الوصول إلى مدخلات الإنتاج والأسواق.
- زيادة تكاليف الأغذية ومدخلات الإنتاج.
- زيادة متطلبات إجراءات سلامة الأغذية عند الاستيراد والتصدير.
- عدم كفاية بحوث الأمن الغذائي ودراساته التحليلية.

المُسرّعات

يعرض الملحق ٦ مصفوفة مفصلة لجميع التحديات المحددة، ومبادرات التدخل المقترحة (لكل قطاع محدّد بعينه / لكل استراتيجية محدّدة بعينها). ويتضمن الجدول أدناه الخطوات المنطقية التي ينبغي اتخاذها لمتابعة المسرّعات المقترحة في الملحق ٦. وسيتم إدراج وثائق التنفيذ التفصيلية تحت كل مجموعة.

خطة مبادرة التدخل الخاصة بالتسريع، والموازنة المؤقتة بالدينار الأردني

مبادرات التدخل	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	المجموع
١ - المسرِّعات السياساتية والمؤسسية والقانونية				
تحديد السياسات الأكثر إلحاحًا، والجوانب المؤسسية والقانونية المتعلقة بالأمن الغذائي في كل قطاع من القطاعات ذات الصلة.	٢٠,٠٠٠			٢٠,٠٠٠
تحديد أنسب الاستجابات السياساتية، والمؤسسية، والقانونية، لتسريع تنفيذ مبادرات التدخل المتعلقة بالأمن الغذائي لكل مشروع ومؤسسة، بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع المؤسسات ذات الصلة.	٢٠,٠٠٠			٢٠,٠٠٠
تنفيذ مبادرات التدخل المقترحة[٤]	١٥٠,٠٠٠			١٥٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	١٩٠,٠٠٠	٠	٠	١٩٠,٠٠٠
٢ - تنمية القدرات الموارد البشرية				
إجراء تقييم لاحتياجات تنمية القدرات والموارد البشرية للمشاريع المتعلقة بالأمن الغذائي في كل مؤسسة منفذة	١٠٠,٠٠٠			١٠٠,٠٠٠
إعداد خطة تنمية الموارد البشرية، لتعزيز قدرات وأداء المؤسسات المنفّذة.	١٥٠,٠٠٠			١٥٠,٠٠٠
تنفيذ خطة تنمية الموارد البشرية[٥]	١,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	١,٢٥٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٥,٢٥٠,٠٠٠
٣ - توفير خدمات دعم التسريع المطلوبة، إما للبدء بتنفيذ مبادرات تدخل جديدة، وإما للتغلب على بعض التحديات.				
إجراء البحوث والدراسات المطلوبة لتحديد التحديات، والتغلب على تحديات معينة، أو البدء بتنفيذ مبادرات تدخل جديدة.	١,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
تقديم الخدمات الاستشارية، والدعم الفني	٢٥٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٧٥٠,٠٠٠
تنفيذ مبادرات التدخل المختصة بالتسريع	٣,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	٤,٢٥٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	٨,٧٥٠,٠٠٠
٤ - تجنّب المخاطر، والتخفيف من حدتها، والدعم في حالات الطوارئ للتعامل مع الحوادث الظرفية الطارئة، و / أو التعافي منها.	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠
٥ - بناء الشراكات، ودعم صغار المنتجين، وأصحاب المشاريع الريادية، وإتاحة الوصول إلى الممارسات المبتكرة	٣,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	١١,٠٠٠,٠٠٠
المجموع الفرعي	٣,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	١١,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	١٠,٦٩٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٥٠٠,٠٠٠	٣١,١٩٠,٠٠٠

(٤) رقم إرشادي. خاضع للمراجعة بعد الانتهاء من جميع التقييمات.

(٥) أرقام إرشادية. خاضعة للمراجعة بعد الانتهاء من جميع التقييمات.

المكون الثالث: إنشاء الصندوق الاستئماني لتسريع تحقيق الأمن الغذائي (FSATF)

سيتم إنشاء صندوق استئماني لتأمين الاحتياجات التمويلية لمبادرات التدخل المختصة بالتسريع والمطلوبة لتسريع التنفيذ، أو للاستجابة لاحتياجات معينة سيكون لها تأثير فوري ومباشر على النهوض بتحقيق الأمن الغذائي في البلاد. وبالتحديد، سيعمل هذا الصندوق الاستئماني على دعم وتمويل ما يلي، من جملة أمور أخرى:

١- إجراء الدراسات والتقييمات ودراسات الجدوى والبحوث المطلوبة لبدء تدخلات جديدة.[٦]
٢- تنفيذ إجراءات التَّسريع التي ستُساهم في مواجهة التحديات المحددة.
٣- نشر وتبادل المعرفة، والممارسات الجيدة، والدروس المستفادة، بين أصحاب المصلحة المعنيين، والجهات ذات الصلة، بالإضافة الى تشجيع تبني التقنيات الجديدة، والممارسات الابتكارية.
٤- التغلب على الحوادث والمخاطر الناشئة والتعامل والتّكيُّف معها.
٥- جسر فجوات التمويل المؤقت للمشروع، أو توفير تمويل بداية المشروع.
٦- دعم بناء الشراكات بين الأطراف المعنية.

إدارة الصندوق (الاستئماني لتسريع تحقيق الأمن الغذائي)

تتولى لجنة توجيهية خاصة إدارة هذا الصندوق والإشراف عليه (اللجنة التوجيهية لإدارة الصندوق والإشراف عليه FSC)، وتضم في عضويتها أعضاء من الحكومة، والجهات المانحة المشاركة، والمنظمة التي تدير الصندوق. وتضطلع اللجنة التوجيهية بالمهام والمسؤوليات التالية:

- ضمان إدارة الصندوق بكفاءة وفعالية.
- الموافقة على سياسات الصندوق وإجراءاته.
- الموافقة على المبادئ التوجيهية للصندوق، ومعايير الأهلية، وشروط التمويل، والنماذج والاستمارات، ونظام الإبلاغ، وآليات المتابعة والتقييم.
- مراجعة خطط العمل، والموازنات والتقارير الأخرى ذات الصلة.
- مراجعة مقترح التمويل والموافقة عليها.
- الإشراف على التقدم، والإنجازات، والمخرجات والآثار المترتبة على الأموال المُنفقة، ورصدها كلها.
- تشكيل لجان فنية مخصّصة (لأغراض معيّنة)، ودائمة لتقييم طلبات التمويل، وأداء واجبات أخرى حسب الاقتضاء.
- المساعدة في جمع الأموال.

تُشكَّل أمانة (سكرتارية) للصندوق ضمن إطار المنظمة (الجهة، الهيئة ...) التي ستشرف على إدارة الصندوق واستضافته، تضطلع بالمهام الرئيسية التالية:

- التحضير لاجتماعات اللجنة التوجيهية (مثل، إعداد أجندات (جداول أعمال) الاجتماعات، وتوجيه الدعوات إلى الأعضاء، وإعداد محاضر الاجتماعات).
- رصد وتَتَبُّع التقدُّم المُحرز والإنجازات.
- تلقّي طلبات التمويل، والتحقق من امتثالها وأهليتها للتمويل قبل تحويلها إلى اللجنة التوجيهية لإدارة الصندوق والإشراف عليه.
- إعداد خطط العمل السنوية، والموازنات وإدارة الحسابات والسجلات المالية.
- إعداد التقارير السنوية، وتقارير التقدم المحرز في سير العمل، والتقارير الأخرى حسب الحاجة.

---

(٦) قائمة غير حصرية بالتقييمات المقترحة في الملحق ٧.

- الاتصال بأعضاء اللجنة التوجيهية لإدارة الصندوق والإشراف عليه، وبالجهات المانحة، والمنفذة والوزارات الخدمية (القطاعية) المختصة.
- ضمان التّحلّي بالوضوح والشفافية، ودعم ومناصرة رسالة الصندوق وأنشطته.
- توجيه ومساعدة المؤسسات المتقدمة بطلباتها للصندوق، أو المستفيدة منه.

الموارد المالية

يتم تمويل الصندوق الاستئماني لتسريع الأمن الغذائي من الموارد التالية:

١- مخصصات ومساهمات الحكومة والوزارات الخدمية (القطاعية).
٢- المنح، والمساعدات والهبات.
٣- مساهمات الشركاء في المشاريع.

ملخص موازنة إجراءات التسريع (المكون الثاني)

المكون الثاني: إجراءات التسريع		
١	المسرّعات السياساتية والمؤسسية والقانونية	١٩٠,٠٠٠
٢	تنمية القدرات والموارد البشرية	٥,٢٥٠,٠٠٠
٣	توفير خدمات دعم التسريع المطلوبة، إما للبدء بمبادرات تدخل جديدة، وإما للتغلب على بعض التحديات.	٨,٧٥٠,٠٠٠
٤	تجنب المخاطر، والتخفيف من حدتها، والدعم في حالات الطوارئ.	٦,٠٠٠,٠٠٠
٥	بناء الشراكات، ودعم صغار المنتجين، وأصحاب المشاريع الريادية، وإتاحة الوصول إلى الممارسات الابتكارية.	١١,٠٠٠,٠٠٠
المجموع		٣١,١٩٠,٠٠٠

الفصل الثالث

إدارة ومراقبة الخطة

إدارة ومراقبة الخطة

الإدارة والمراقبة

تتولى الجهة التي ينبغي تكليفها بمسألة الأمن الغذائي في الأردن مهمة إدارة تنفيذ خطة العمل ورصد تنفيذها والإشراف عليه، وذلك بالتعاون والتنسيق مع جميع المؤسسات والجهات ذات الصلة. وسوف تناط هذه الصلاحية باللجنة الوطنية للأمن الغذائي، التي تُسنَد رئاستها إلى وزير الزراعة إلى حين إنشاء هذه الجهة.

وبصرف النظر عن طبيعة وموقع الجهة التي ستتولى إدارة الأمن الغذائي، يجب تمكين هذه الجهة بالصلاحيات المناسبة، ودعمها بإطار قانوني، حتى تتمكن من القيام بمهامها بكفاءة وفعالية. وهذا يتطلب بالضرورة أن تقوم الجهات المنفذة للمشاريع بإنشاء وحدة إدارة المشاريع (PMU) وتقديم تقارير متابعة منتظمة (ربع سنوية وسنوية) لكل مشروع. وسيتم إعداد تقرير سنوي بعنوان «حالة الأمن الغذائي في الأردن» لمراجعة التقدم المحرز سنويًا في مجال الأمن الغذائي، وفقا للمؤشرات المحدَّدة في الاستراتيجية وخطة العمل. وسوف يسلّط التقرير الضوء على التحديات، والتوصيات.

وتجدر الإشارة إلى أن المشاريع ومبادرات التدخل المقترحة في خطة العمل قد استندت إلى مبادرات تدخل من مجموعات العمل التي وافقت على أولوية وأهمية مثل هذه المشاريع ومبادرات التدخل. ولا يعني هذا أن خطة العمل ٢٠٢٢ - ٢٠٢٤ تغطي جميع مبادرات التدخل المطلوبة خلال هذه الفترة، ولكن الخطط القادمة ستغطي مشاريع جديدة. كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن بعض المشاريع سوف تتطلب المزيد من دراسات الجدوى والتقييم، قبل أن يتم إدراجها في الخطة. وسيتم تقييم الخطة كل ثلاث سنوات، أو عند الضرورة. الأمر الذي يتطلب إنشاء نظام فعال لتقديم الخدمات والمعلومات والمتابعة والتقييم، يتحاور مع أنظمة المعلومات والرصد الوطنية الأخرى، ويرتبط مباشرة بصناع القرار. ويجب تزويد هذا النظام بالدعم اللازم والكفاءات المناسبة. وفي كل الأحوال، يجب أن تراعي آليات الرصد والتحقق والتقييم مختلف متطلبات متابعة الأمن الغذائي، بما في ذلك المتطلبات الدولية، والإقليمية والوطنية، بما ينسجم مع آليات الرصد لدى الحكومة، والمؤسسات الوطنية المسؤولة الأخرى.

متطلبات التنفيذ الناجح للخطة

يعتمد التنفيذ الناجح للخطة على نطاق متنوّع من العوامل التمكينية والعوامل الأُخرى، التي يتعين توفيرها في الوقت المناسب، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر:

١- تحديد / إنشاء الهيئة التي ستتولى الإشراف على ملف الأمن الغذائي، وتطوير الإطار القانوني الذي يحكم الأمن الغذائي في الأردن.
٢- تقديم الدعم المالي اللازم من موازنة الدولة، والقروض والمنح والمساعدات الخارجية.
٣- تحقيق الانسجام والتماسك مع السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية والقطاعية ذات الصلة.
٤- الأخذ بعين الاعتبار أن المشاريع مجدية ماليًا، واقتصاديًا، وبيئيًا وقابلة للتنفيذ من الناحية العملية، وتستوفي متطلبات الجودة المناسبة، ويمكن تنفيذها بأقل تكلفة ممكنة.
٥- توسيع نطاق الاتصالات الإقليمية والدولية، وخاصة فيما يتعلق بتأسيس المركز الإقليمي للأمن الغذائي.
٦- إنشاء نظام متابعة وتقييم، وتتبُّع فعّال.
٧- تحقيق المشاركة الفعّالة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني.

مصادر التمويل

هناك نطاق متنوّع من الجهات والمؤسسات التي ستوفر التمويل لتنفيذ الخطة، مثل:

١- الموازنة العامة

٢- المساعدات الخارجية (المنح والقروض الميسرة) والتمويل الدولي.

٣- الاستثمارات المحلية والأجنبية.

٤- مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتجدر الإشارة إلى أن المزارعين، والمنتجين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين، يقدمون الجزء الأكبر من التمويل من مصادرهم الخاصة، ومن التمويل المحلي، ومؤسسات الإقراض.

قائمة بالملاحق المرفقة

الملحق (١) مجموعات عمل (الفرق العاملة على) تطوير خطة العمل.

الملحق (٢) قائمة الإستراتيجيات التي تمت مراجعتها.

الملحق (٣) قائمة بالأشخاص الذين تمّت مقابلتهم لتحديد إجراءات التسريع.

الملحق (٤) مصفوفة الروابط بين الاستراتيجيات القطاعية، والأهداف الفرعية لاستراتيجية الأمن الغذائي.

الملحق (٥) الوثائق التفصيلية للمشاريع.

الملحق (٦) تفاصيل التحديات القطاعية والمسرعات.

الملحق (٧) قائمة غير حصرية بالتقييمات والدراسات المطلوبة.

الملاحق

الملحق ا: مجموعات عمل تطوير خطة العمل

المجموعة	مجموعة العمل الأولى (توافر الغذاء)	مجموعة العمل الثانية (الوصول إلى / الحصول على الغذاء)	مجموعة العمل الثالثة (لاستخدام والاستقرار)	مجموعة العمل الرابعة (الحوكمة)
الرئيس	وزارة الزراعة / وزارة الصناعة	وزارة التنمية الاجتماعية	وزارة الصحة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السكرتارية (الأمانة العامة)	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو FAO)	برنامج الأغذية العالمي WFP	منظمة الصحة العالمية / منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) WHO / UNICEF	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP
الأعضاء/ الحكومة	القطاع العام: 1) وزارة الزراعة 2) وزارة الصناعة والتجارة والتموين 3) وزارة المياه والري 4) مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية 5) المؤسسة العامة للغذاء والدواء 6) دائرة الإحصاءات العامة 7) المركز الوطني للبحوث الزراعية 8) مؤسسة الإقراض الزراعي 9) المؤسسة التعاونية الأردنية 10) وزارة التخطيط والتعاون الدولي 11) المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا	القطاع العام: 1) وزارة التنمية الاجتماعية 2) صندوق المعونة الوطنية 3) وزارة التربية والتعليم 4) صندوق الزكاة 5) المؤسسة الاستهلاكية المدنية	القطاع العام: 1) وزارة الصحة 2) وزارة البيئة 3) وزارة الزراعة 4) وزارة المياه والري 5) المؤسسة العامة للغذاء والدواء	القطاع العام: 1) رئاسة الوزراء 2) وزارة التخطيط 3) وزارة الاقتصاد الرقمي 4) وزارة العمل 5) وزارة المالية

المجموعة	مجموعة العمل الأولى (توافر الغذاء)	مجموعة العمل الثانية (الوصول إلى / الحصول على الغذاء)	مجموعة العمل الثالثة (لاستخدام والاستقرار)	مجموعة العمل الرابعة (الحوكمة)
أعضاء القطاع الخاص	1) ممثل صناعة المواد الغذائية 2) ممثل عن أصحاب السوبر ماركت 3) مزارع الخضراوات 4) مزارع الدواجن 5) مزارع الأبقار			
أعضاء الجهات المانحة	1) السفارة الهولندية 2) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 3) الاتحاد الأوروبي	1) الاتحاد الأوروبي 1) سفارة الولايات المتحدة الأمريكية		1- الاتحاد الأوروبي
أعضاء الأمم المتحدة	1) منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) 2) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) 3) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) 4) اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا (الإسكوا -ES CWA)	١- برنامج الأغذية العالمي ٢- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR ٣- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين / الأونروا UNRWA	1) اليونيسف 2) منظمة الصحة العالمية 3) هيئة الأمم المتحدة للمرأة	1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
أعضاء المجتمع المدني	1) غرفة صناعة الأردن 2) غرفة تجارة الأردن 3) نقابة المهندسين الزراعيين 4) اتحاد المزارعين 5) النقابة العامة لتجار المواد الغذائية 6) جمعية حماية المستهلك (الجمعية الوطنية لحماية المستهلك) 7) الجمعية العلمية الملكية	1) الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية 2) تكية أم علي 3) جمعية الفنادق 4) نقابة أصحاب المطاعم 5) نقابة أصحاب المخابز 6) جمعية البنوك	1) الجمعية الملكية لحماية الطبيعة 2) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة 3) الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية	3) الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية

الملحق ٢: قائمة الاستراتيجيات التي تمت مراجعتها

الرقم المتسلسل	اسم الاستراتيجية
١	الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية، ٢٠٢٠ - ٢٠٢٥
٢	استراتيجية المركز الوطني للبحوث الزراعية، ٢٠١٩ - ٢٠٢٣
٣	الاستراتيجية الوطنية للمياه، ٢٠١٦ - ٢٠٢٥
٤	برنامج الأولويات الاقتصادية للحكومة، ٢٠٢١ - ٢٠٢٣
٥	البرنامج التنفيذي التأشيري، ٢٠٢١ - ٢٠٢٤
٦	الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية ٢٠١٩ - ٢٠٢٥
٧	الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية، ٢٠١٧ - ٢٠٢١
٨	المساهمة المحددة وطنيًا للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري (INDC)
٩	الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين في الأردن، ٢٠١٦ - ٢٠٢٥
١٠	استراتيجية مَنَعَة مدينة عمان
١١	استراتيجية مؤسسة الإقراض الزراعي
١٢	الخطة الاستراتيجية لوزارة الصناعة والتجارة والتموين، ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢
١٣	الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، ٢٠١٦ - ٢٠٢٦
١٤	الإستراتيجية الوطنية للشغيل، ٢٠١١ - ٢٠٢٠ (بالرغم من تنفيذها، يمكننا أن نتعلم بعض الأمور حول التحديات التي تواجه التنفيذ)
١٥	خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، ٢٠٢١
١٦	استراتيجية المؤسسة التعاونية الأردنية
١٧	الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة، ٢٠١٨ - ٢٠٢٠
١٨	الخطة الاستراتيجية للمؤسسة العامة للغذاء والدواء، ٢٠٢١
١٩	الخطة الاستراتيجية للمؤسسة العامة للغذاء والدواء لإدارة المخاطر، ٢٠٢١
٢٠	الاستراتيجية الوطنية للصحة المدرسية (٢٠١٨ - ٢٠٢٢)
٢١	سياسة التغير المناخي
٢٢	استراتيجية الجمعية العلمية الملكية
٢٣	استراتيجية صندوق المعونة الوطنية
٢٤	الاستراتيجية الوطنية للتغذية المدرسية
٢٥	الخطة التنفيذية الوطنية للنمو الأخضر، ٢٠٢١ - ٢٠٢٥

الملحق ٣: قائمة الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات لتحديد إجراءات التسريع

المؤسسة	المشارك
وزارة الزراعة	الدكتور أيمن السلطي السيد محمود الربيع المهندسة ندى الفريحات السيد موسى النتشة
وزارة الصناعة والتجارة والتموين	السيد عاطف علاونة
وزارة التخطيط والتعاون الدولي	السيدة لمياء الزعبي السيد رامي الناصر السيد أنس أبو غنمي السيد عمر نصير
وزارة التنمية الاجتماعية	الدكتور برق الضمور السيدة كهرمان عدنان
وزارة الصحة	الدكتور نشأت الطعاني المهندسة روحية برهم
وزارة المياه والري	المهندس عادل العبيات
مؤسسة الإقراض الزراعي	السيد محمد الدوجان السيد ناصر أبو رمان
المنظمة التعاونية الأردنية	الدكتور عبد الفتاح الشلبي الدكتور ناصر أبو البراق المهندس هاني العدينات
المركز الوطني للبحوث الزراعية	الدكتور نعيم مزاهرة
الجمعية العلمية الملكية	الدكتور مؤيد السيد
وزارة البيئة	السيد بلال الشقارين
أمانة عمان الكبرى	المهندسة نسرين داود السيدة نعمة الجزازي
وزارة التربية والتعليم	المهندسة ختام حتر
المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات	الدكتور هشام العبادي الدكتور صالح الشياب دكتور أحمد النعيمات السيدة دنيا الرواد
الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية	الدكتور حسين الشبلي السيد محمد الكيلاني السيدة عرين الطحان
المؤسسة العامة للغذاء والدواء	الدكتورة تماضر معايعة المهندسة رنا عبيدات

الملحق (٤)مصفوفة الروابط بين الاستراتيجيات القطاعية والأهداف الفرعية لاستراتيجية الأمن الغذائي

الرقم التسلسلي	اسم الاستراتيجية	الهدف الاستراتيجي ١				الهدف الاستراتيجي ٢			الهدف الاستراتيجي ٣		الهدف الاستراتيجي ٤	
		١-١	١-٢	١-٣	١-٤	٢-١	٢-٢	٢-٣	٣-١	٣-٢	٤-١	٤-٢
١	استراتيجية التنمية الزراعية (٢٠٢٠ - ٢٠٢٥)	X	X	X				X		X	X	X
٢	استراتيجية المركز الوطني للبحوث الزراعية (٢٠١٩ - ٢٠٢٣)	X	X									X
٣	الاستراتيجية الوطنية للمياه (٢٠١٦ - ٢٠٢٥)	X										
٤	برنامج الأولويات الاقتصادية للحكومة (٢٠٢١ - ٢٠٢٣)	X	X								X	
٥	المساهمة المحددة وطنيًّا للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري (INDC)	X									X	
٦	الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (٢٠١٦ - ٢٠٢٦)		X					X				
٧	الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (٢٠١٩ - ٢٠٢٥)						X	X				
٨	الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (٢٠١١ - ٢٠٢٠)						X					
٩	الخطة التنفيذية الوطنية للنمو الأخضر (٢٠٢١ - ٢٠٢٥)						X			X		
١٠	استراتيجية مَنَعَة مدينة عمان	X										
١١	سياسة التغير المناخي (لم يُصادَق عليها بعد)	X										X
١٢	الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة (٢٠١٨ - ٢٠٢٠)							X	X			

الرقم التسلسلي	اسم الاستراتيجية	الهدف الاستراتيجي ١				الهدف الاستراتيجي ٢			الهدف الاستراتيجي ٣		الهدف الاستراتيجي ٤	
		١-١	١-٢	١-٣	١-٤	٢-١	٢-٢	٢-٣	٣-١	٣-٢	٤-١	٤-٢
١٣	الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية (٢٠١٧ - ٢٠٢١)		X	X								
١٤	خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية (٢٠٢١)									X		
١٥	الخطة الاستراتيجية للمؤسسة العامة للغذاء والدواء								X			
١٦	الخطة الاستراتيجية للمؤسسة العامة للغذاء والدواء لإدارة المخاطر (٢٠٢١)								X			
١٧	الخطة الاستراتيجية لوزارة الصناعة والتجارة والتموين (٢٠٢٠ - ٢٠٢٢)					X						
١٨	الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين في الأردن (٢٠١٦ - ٢٠٢٥)	X			X							
١٩	الجمعية العلمية الملكية							X				
٢٠	المؤسسة التعاونية الأردنية		X				X					
٢١	صندوق المعونة الوطنية	X				X	X					
٢٢	الاستراتيجية الوطنية للصحة المدرسية (٢٠١٨ - ٢٠٢٢)							X				
٢٣	الاستراتيجية الوطنية للتغذية المدرسية							X				
٢٤	البرنامج التنفيذي التأشيري (٢٠٢١ - ٢٠٢٤)	X	X		X	X	X		X			X

الملحق (٥) الوثائق التفصيلية للمشاريع.

الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان توفر الغذاء على المستوى الوطني، والأسري، والفردي.							
الهدف الفرعي	تحقيق أقصى إمكانات إنتاج الغذاء المحلي.						
معلومات المشروع الأساسية							
اسم المشروع	استغلال الأراضي المهملة، والأراضي الهامشية الصالحة للزراعة وأراضي الوقف				رقم المشروع	١-١	
مدة المشروع (أشهر)	٣٦	البداية (شهر / سنة)	١	٢٠٢٢	النهاية (شهر / سنة)	١٢	٢٠٢٤
التغطية الجغرافية	جميع المحافظات		الموازنة الإجمالية للمشروع (دينار أردني)		٦,٨٤٠,٠٠٠		
موجز عن المشروع							
يُعَدُّ رسم الخرائط، على المستوى الوطني، للأراضي المهملة، والأراضي الهامشية وأراضي الوقف الصالحة للزراعة أمرًا ضروريًّا لتحديد إمكانات زيادة الإنتاج الزراعي والاستخدام الأمثل للأراضي. ويجب أن يرافق ذلك ممارسات تنظيمية للأراضي خاضعة للرقابة، لإيقاف إساءة استخدام الأراضي الزراعية وتجزئتها. ويجب أن تستفيد الأراضي التي يتم تحديدها من التدابير الصديقة للبيئة والمراعية للمناخ بطريقة ذكية (أو "الذكية مناخيًّا")، والممارسات المناسبة لاستصلاح الأراضي والزراعة.							
التحديات والمشكلات التي سيعالجها المشروع							
تدهور الأراضي المهملة، والأراضي الهامشية الصالحة للزراعة وأراضي الوقف							
هشاشة النظام الإيكولوجي (البيئي المتكامل) في الأراضي الهامشية والمهملة							
أصحاب المصلحة المعنيين							
وزارة الزراعة، وزارة الإدارة المحلية، ووزارة الأوقاف، وزارة البيئة، وزارة المياه والري، البلديات، جمعيات المزارعين والمنتجين والمجتمعات الريفية							
تأثير المشروع على التغير المناخي							
زيادة الغطاء النباتي							
الحد من التصحر							
الحد من التلوث							
عناصر الاستدامة							
تحقيق ربحية معقولة							
إمكانية زيادة الإنتاج							
توفير فرص العمل							
إمكانية التوسع والزيادة							
مرتفعة							

مؤشرات المشروع	
المؤشر	**مصادر بيانات المؤشر وتواترها**
الانتهاء من رسم خرائط لمساحات المواقع (الأراضي المهملة، والهامشية وأراضي الوقف) وتحديدها على أنها أراضٍ صالحة للزراعة.	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
مساحات الأراضي التي تم تحديد طرق رفع طاقتها الإنتاجية، وطرق استخدامها، من خلال ممارسات صديقة للبيئة، ومراعية للمناخ بطريقة ذكية (ذكية مناخيًا).	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
عدد الدورات التدريبية، وورشات العمل، والملاحظات الميدانية التي نُفّذت في المجتمعات الريفية المحلية.	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
التشريعات التي صدرت ضد سوء استخدام الأراضي الزراعية.	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
المخاطر والتهديدات	
ارتفاع تكلفة الاستثمار	
تطبيق إجراءات معقدة فيما يتعلق بملكية الأراضي والتشريعات	

الأهداف والموازنة المؤقتة (دينار أردني)				
الأهداف	**2022**	**2023**	**2024**	**المجموع**
رسم خرائط لجميع أراضي الأردن المهملة، والهامشية وأراضي الوقف	60,000	100,000	60,000	220,000
إظهار زيادة الطاقة الإنتاجية، وإنتاجية الأراضي في مناطق مختارة داخل الأردن، من خلال الممارسات الذكية مناخيا.	1,500,000	2,500,000	2,500,000	6,500,000
بناء قدرات المجتمعات الريفية المحلية.	50,000	30,000	20,000	100,000
مراجعة وتطوير الإطار التشريعي الوطني لاستخدامات الأراضي.	20,000	0	0	20,000
المجموع	1,630,000	2,630,000	2,580,000	6,840,000

الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان توفر الغذاء على المستوى الوطني، والأسري، والفردي.							
الهدف الفرعي	١ - تحقيق أقصى إمكانات إنتاج الغذاء المحلي.						
معلومات المشروع الأساسية							
اسم المشروع	التحول إلى نظم غذائية وزراعية أكثر كفاءة وشمولية				رقم المشروع		٢-١
مدة المشروع (أشهر)	٣٦	البداية (شهر / سنة)	١	٢٠٢٢	النهاية (شهر / سنة)	١٢	٢٠٢٤
التغطية الجغرافية	جميع المحافظات		الموازنة الإجمالية للمشروع (دينار أردني)			٦٢٠,٠٠٠	
موجز عن المشروع							
يتطلب تحقيقُ الأهداف المحددة في إطار الأولويات القطاعية إجراءَ تحليل معمق للسلاسل الغذائية، وذلك لأجل فهم ديناميات الأغذية على مستويات الإنتاج والاستهلاك، باتباع نهج النظم الغذائية. وستُساهم مبادرة التدخل هذه في تعزيز التحول الوطني نحو نظم غذائية أكثر كفاءة وفعّالية على جميع المستويات. وتهدف مبادرة التدخل هذه، على مستوى الإنتاج، إلى تحليل سلاسل الغذاء الأكثر استراتيجية، لأجل فهم ديناميات مرحلة ما قبل الإنتاج، ومرحلة ما بعد الإنتاج، ولتحديد الإجراءات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، اللازمة لتحقيق التحول نحو نظم غذائية وزراعية أكثر كفاءة، وشمولية. أما على مستوى الاستهلاك، فتهدف مبادرة التدخل إلى تحديد وتشخيص النظم الغذائية السائدة، وأنماط الاستهلاك للفئات المستهدفة، وتحديد النظم الغذائية الجديدة الأكثر كفاءة وجدوى واستدامة. ويشجع التحليل تنفيذ الإجراءات المطلوبة على مستوى المجتمع المحلي ومستوى الأفراد، ويوصي بإعادة مواءمة السياسة الوطنية اللازمة.							
التحديات والمشكلات التي سيعالجها المشروع							
الممارسات غير المثلى والفرص المالية الضائعة على مستوى المنتجين.							
ممارسات وعادات استهلاك الغذاء غير المثلى على مستوى المستهلكين.							
نقص المعلومات حول النظم الغذائية السائدة على مستوى المنتجين والمستهلكين.							
عدم وجود استراتيجية وطنية للتحول إلى نظم أكثر كفاءة واستدامة.							
أصحاب المصلحة المعنيين							
وزارة الزراعة، المؤسسة العامة للغذاء والدواء، وزارة الصناعة والتجارة، ومؤسسات جمعيات المنتجين والمستهلكين.							
تأثير المشروع على التغير المناخي							
الاستخدام الأمثل للطاقة المائية، والملوثات الكيميائية على مستوى المنتجين، وتقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، والحفاظ على المياه.							
عناصر الاستدامة							
تحسين الربحية والحيوية الاقتصادية للأنشطة الزراعية.							
تأثير إيجابي طويل المدى على الاقتصاد الأردني.							
تحسين أنماط الاستهلاك على مستوى المستهلكين.							
إمكانية التوسع والزيادة							
إمكانية التوسع الأفقي والعمودي							
مؤشرات المشروع							

المؤشر	مصادر بيانات المؤشر وتواترها
إجراء بحث على المستوى الوطني لتحديد وتشخيص النظم الغذائية السائدة	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
وضع خطة عمل وطنية لتحسين النظم الغذائية	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
تحليل سلاسل الإنتاج الغذائي الاستراتيجية	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
تحليل أنماط استهلاك مجموعات المستهلكين	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
المخاطر والتهديدات	
مصادر بيانات المؤشر وتواترها	
عدم توافر بيانات حديثة عن الفقر	

الأهداف والموازنة المؤقتة (دينار أردني)

الأهداف	2022	2023	2024	المجموع
إيجاد أدلة الإثبات على ممارسات النظام الغذائي الحالية وتكلفة التحول إلى ممارسات أكثر كفاءة واستدامة	100,000	50,000	50,000	200,000
تعزيز الممارسات المتعلقة بالفاقد والمُهدَر من الأغذية	280,000	120,000	20,000	420,000
المجموع	380,000	170,000	70,000	620,000

الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان توفر الغذاء على المستوى الوطني، والأسري، والفردي.

الهدف الفرعي	الحد من الفاقد والمُهدَر من الأغذية، وتعزيز السلامة الغذائية.						
معلومات المشروع الأساسية							
اسم المشروع	مشروع الحد من الفاقد الغذائي				رقم المشروع	١-٣	
مدة المشروع (أشهر)	٣٦	البداية (شهر / سنة)	١	٢٠٢٢	النهاية (شهر / سنة)	١٢	٢٠٢٤
التغطية الجغرافية	جميع المحافظات		الموازنة الإجمالية للمشروع (دينار أردني)		٣,٢١٠,٠٠٠		
موجز عن المشروع							
يهدف المشروع (مبادرة التدخل) إلى الحد من الفاقد الغذائي، من خلال تحليل شامل لحلقات سلسلة التوريد ذات الخسائر المحتملة الأعلى. وبناءً على ذلك، سوف يقترح المشروع تدابير لتخفيف الفاقد، وتقديم توصيات لمنتجي وموردي الأغذية بشأن أفضل ممارسات مرحلة الإنتاج، ومرحلة ما بعد الإنتاج. ومن خلال هذا المشروع، سيتم أيضا تطوير نظام لرصد الفاقد الغذائي مع وضع مؤشرات أداء أساسية واضحة، لربطها بإطار مراقبة الأمن الغذائي الشامل.							
التحديات والمشكلات التي سيعالجها المشروع							
فقدان غذائي مرتفع المستوى							
عدم وجود بيانات عن الفاقد من الأغذية من حيث الأسباب، وحجم مختلف سلاسل التوريد، والإجراءات العلاجية							
ضعف الوعي بالممارسات الفضلى بين المزارعين للحدّ من الفاقد							
أصحاب المصلحة المعنيين							

وزارة الزراعة، وزارة الصناعة والتجارة، اتحادات المزارعين، مكاتب الإرشاد الزراعي، المركز الوطني للبحوث الزراعية، الأسواق المركزية.
تأثير المشروع على التغير المناخي
الاستخدام الأمثل للمدخلات الزراعية
تقليل الفاقد من المياه والطاقة
عناصر الاستدامة
انخفاض تكلفة التنفيذ، وزيادة ربحية المزارعين
إمكانية التوسع والزيادة
هناك إمكانات كبيرة للتوسع الأفقي والعمودي (سلاسل التوريد، والمواقع الجغرافية)
مؤشرات المشروع

المؤشر	مصادر بيانات المؤشر وتواترها
الانتهاء من التحليل الشامل للفاقد الغذائي.	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
عدد سلاسل وحلقات التوريد التي يتم تحليلها.	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
كميات الفاقد التي يتم تخفيضها (طن / سنة).	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)

المخاطر والتهديدات
عدم كفاية البيانات الدقيقة عن الفاقد الغذائي في الحلقات المختلفة
المصادر المتعددة للبيانات التي ينبغي الوصول إليها

الأهداف والموازنة المؤقتة (دينار أردني)

الأهداف	2022	2023	2024	المجموع
وضع تطوير خارطة طريق للحد من الفاقد الغذائي بناءً على التحليل والأدلة التي يتم إيجادها.	130,000	1,030,000	2,050,000	3,210,000
المجموع	130,000	1,030,000	2,050,000	3,210,000

الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان توفر الغذاء على المستوى الوطني، والأسري، والفردي.

الهدف الفرعي	٤ - الحد من الفاقد والمُهدَر من الأغذية، وتعزيز السلامة الغذائية.					
معلومات المشروع الأساسية						
اسم المشروع	مشروع الحد من الهدر الغذائي			رقم المشروع	٤-١	
مدة المشروع (أشهر)	٣٦	البداية (شهر / سنة)	١	٢٠٢٢	النهاية (شهر / سنة)	١٢	٢٠٢٤
التغطية الجغرافية	جميع المحافظات		الموازنة الإجمالية للمشروع (دينار أردني)		١,٥٠٠,٠٠٠	
موجز عن المشروع						

يهدف المشروع (مبادرة التدخل) إلى تحليل مصادر الهدر الغذائي، والممارسات المتبعة على مستوى تجار التجزئة والمستهلكين، من خلال فهم أنماط استهلاكهم الغذائي. وتبعًا لذلك، يقترح المشروع تدابير للتخفيف من الهدر، وتقديم توصيات إلى تجار الأغذية بالتجزئة والمستهلكين بشأن أفضل الممارسات.	
التحديات والمشكلات التي سيعالجها المشروع	
المستويات المرتفعة من الهدر الغذائي على مستوى تجار التجزئة والمستهلكين.	
ضعف الوعي بأفضل الممارسات لإدارة الأغذية واستهلاكها.	
الممارسات الاجتماعية السلبية المرتبطة باستهلاك الغذاء.	
أصحاب المصلحة المعنيين	
وزارة الصناعة والتجارة والتموين، وزارة البيئة، وزارة الزراعة، تجار التجزئة، جمعيات المستهلكين والمنتجين.	
تأثير المشروع على التغير المناخي	
تخفيض إهدار المياه والطاقة المستخدمة لإنتاج الطعام المُهدَر .	
عناصر الاستدامة	
انخفاض تكلفة مبادرات التدخل	
زيادة العوائد المالية للمزارعين	
إمكانية التوسع والزيادة	
هناك إمكانات كبيرة لتوسيع المشروع أفقيا وعموديا.	
سيتم تشجيع المستهدفين والمنفذين عند تحقيق نتائج إيجابية.	
مؤشرات المشروع	
المؤشر	**مصادر بيانات المؤشر وتواترها**
الانتهاء من دراسة الفاقد الغذائي (على مستوى المستهلكين وتجار التجزئة).	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
عدد حملات التوعية، والبرامج التلفزيونية، وورشات العمل، والملاحظات الميدانية، التي تُنفّذ في المجتمعات الريفية والمحلية.	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
المخاطر والتهديدات	
صعوبة الحصول على بيانات حديثة	
استجابة محدودة من تجار التجزئة والمستهلكين	
الأهداف والموازنة المؤقتة (دينار أردني)	

الأهداف	2022	2023	2024	المجموع
إيجاد أدلة الإثبات على ممارسات الهدر	150,000	150,000	100000	400,000
تحسين مستوى الوعي بإدارة الأغذية / ممارسات الاستهلاك	750,000	350,000		1,100,000
المجموع	**900,000**	**500,000**	**100,000**	**1,500,000**

الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان توفر الغذاء على المستوى الوطني، والأسري، والفردي.							
الهدف الفرعي	٤ - الحد من الفاقد والمُهدَر من الأغذية، وتعزيز السلامة الغذائية.						
معلومات المشروع الأساسية							
اسم المشروع	الاستفادة من المخلفات الزراعية والأغذية غير المستهلكة			رقم المشروع	٥-١		
مدة المشروع (أشهر)	٣٦	البداية (شهر / سنة)	١	٢٠٢٢	النهاية (شهر / سنة)	١٢	٢٠٢٤
التغطية الجغرافية	جميع المحافظات			الموازنة الإجمالية للمشروع (دينار أردني)		١,٨٣٠,٠٠٠	
موجز عن المشروع							
سوف يركز هذا المشروع (مبادرة التدخل هذه)، من خلال بحثه في سبل الحد من الفاقد والمُهدَر من الأغذية، على توجيه الغذاء الفاقد والمُهدَر حسب الاقتضاء. وسيأخذ المشروع في الاعتبار نوعية وكمية الفاقد والمُهدَر، وتحديد قنوات استخدامه الممكنة، إما من خلال تقديم الغذاء للمحتاجين في حالة الأغذية غير المستهلكة، أو كأعلاف حيوانية، وأسمدة وطاقة، في حالة الفاقد من الأغذية، وعلى طول سلسلة التوريد، لأجل تجار ومنتجي الأغذية. وسينظر المشروع أيضا في فرص كسب سبل العيش، التي يمكن إنشاؤها على طول السلسلة.							
التحديات والمشكلات التي سيعالجها المشروع							
مستويات مرتفعة من الفاقد والمُهدَر من الأغذية							
ازدياد مستويات انعدام الأمن الغذائي على مستوى الأسرة							
أصحاب المصلحة المعنيين							
وزارة الزراعة، وزارة الصناعة والتجارة، المؤسسة العامة للغذاء والدواء، الجمعيات التعاونية الزراعية، منظمات المجتمع المحلي، ونقابة تجار المواد الغذائية.							
تأثير المشروع على التغير المناخي							
تخفيض انبعاثات الغازات							
إعادة تدوير الطاقة والمياه							
عناصر الاستدامة							
تخفيض الفاقد والمُهدَر من الأغذية							
منافع متعددة الأبعاد							
إمكانية التوسع والزيادة							
قابل للتوسعة على المستوى الوطني، بناءً على نجاح التجربة الرّيادية							
مؤشرات المشروع							

المؤشر	مصادر بيانات المؤشر وتواترها
كمية المخلفات الزراعية التي تم استغلالها، طن / سنة. كمية المواد الغذائية غير المستهلكة التي تم استخدامها، طن / سنة. عدد المستفيدين، فرد / سنة.	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
عدد الدورات التدريبية التي عقدت حول أفضل سبل الانتفاع من المخلفات الزراعية، والأغذية غير المستهلكة. وتدريب العاملين في المؤسسات العاملة في هذا الميدان. عدد الحملات التوعوية، والبرامج التلفزيونية.	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)

المخاطر والتهديدات
عدم امتثال المشاركين في المشروع
مخاوف حول الجودة والسلامة

الأهداف والموازنة المؤقتة (دينار أردني)

الأهداف	2022	2023	2024	المجموع
تحديد كمية وجودة المخلفات الزراعية والأغذية غير المستهلكة.	150,000	100,000	50,000	300,000
الاستفادة من المخلفات الزراعية والأغذية غير المستهلكة.	30,000	350,000	250,000	630,000
رفع مستوى وعي وثقافة السكان وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين.	350,000	350,000	200,000	900,000
المجموع	**530,000**	**800,000**	**500,000**	**1,830,000**

الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان توفر الغذاء على المستوى الوطني، والأسري، والفردي.

الهدف الفرعي	٤ - الحد من الفاقد والمُهدَر من الأغذية، وتعزيز السلامة الغذائية.					
معلومات المشروع الأساسية						
اسم المشروع	مشروع تعزيز الامتثال للسلامة الغذائية			رقم المشروع	٦-١	
مدة المشروع (أشهر)	٣٦	البداية (شهر / سنة)	١	٢٠٢٢	النهاية (شهر / سنة)	١٢	٢٠٢٤
التغطية الجغرافية	جميع المحافظات			الموازنة الإجمالية للمشروع (دينار أردني)		١١٠,٠٠٠
موجز عن المشروع						
تعتبر أنظمة الرقابة الفعالة على الأغذية في مختلف الدول ضرورية لحماية صحة وسلامة المستهلكين المحليين. وهي نظم بالغة الأهمية أيضًا، تمكّن الدول من ضمان سلامة وجودة الأغذية التي تدخل أسواق التجارة الدولية، وضمان توافق الأغذية المستوردة مع المتطلبات الوطنية. وقد أخذ المستهلكون يُصبحون أكثر وعيا بطرق إنتاج الأغذية ومعالجتها وتسويقها، وأخذوا يطالبون الحكومات، بشكل متزايد، بتحمل مسؤولية أكبر لآجل حماية المستهلك، وضمان سلامة الأغذية. وتفرض بيئة تجارة الأغذية العالمية في الوقت الحاضر التزامات كبيرة على كل من البلدان المصدرة والمستوردة لتعزيز نظم الرقابة على الأغذية لديها، وتنفيذ استراتيجيات رقابة على الأغذية، مبنية على أساس تقييم المخاطر.						
التحديات والمشكلات التي سيعالجها المشروع						

زيادة عبء الأمراض المنقولة عن طريقة الأغذية، ومصادر الأخطار الجديدة والناشئة المنقولة كذلك عن طريق الأغذية.	
التغييرات السريعة في تقنيات إنتاج الأغذية ومعالجتها وتسويقها.	
تطوير أنظمة رقابة علمية على الأغذية، مركّزة على حماية المستهلك.	
تجارة الأغذية العالمية، والحاجة إلى تنسيق مواصفات سلامة الأغذية وجودتها.	
أنماط الحياة المتغيّرة، بما في ذلك التوسع السريع للمدن.	
زيادة وعي المستهلك بمسائل سلامة الأغذية وجودتها، والطلب المتنامي على المعلومات الجيدة.	
أصحاب المصلحة المعنيين	
وزارة الزراعة، وزارة الصناعة والتجارة والتموين	
مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، المؤسسة العامة للغذاء والدواء	
القطاع الخاص، الشركات الزراعية	
تأثير المشروع على التغير المناخي	
الحد من التلوث البيئي	
عناصر الاستدامة	
التأثيرات الإيجابية على صحة المواطنين	
التأثيرات الإيجابية على الاقتصاد الوطني	
إمكانية التوسع والزيادة	
توافر الإمكانية لتوسيع المشروع وتعميم نتائجه	
مؤشرات المشروع	
المؤشر	**مصادر بيانات المؤشر وتواترها**
الانتهاء من مراجعة السياسات والأنظمة التشغيلية (التنفيذية) ذات الصلة والتي تحكم عمل المؤسسات المختصة ومن مراجعة أعدادها. وتدريب عدد من العاملين في مجال السلامة الغذائية على التعديلات.	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
تطوير وتحديث مختبرات فحص الأغذية لتحسين سلامة الأغذية	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
المخاطر والتهديدات	
نقص الخبرة الفنية اللازمة	
الأهداف والموازنة المؤقتة (دينار أردني)	

الأهداف	2022	2023	2024	المجموع
مراجعة السياسات والأنظمة التشغيلية ذات الصلة والتي تحكم عمل المؤسسات المختصة	10,000	30,000	20,000	60,000
تحسين سلامة الغذاء	0	30,000	20,000	50,000
المجموع	**10,000**	**60,000**	**40,000**	**110,000**

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز الحصول على الغذاء.							
الهدف الفرعي	تقليل عدد الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.						
معلومات المشروع الأساسية							
اسم المشروع	مواءمة المعونة الغذائية مع الفئات الأشد فقرًا في الأردن			رقم المشروع	١-٢		
مدة المشروع (أشهر)	٣٦	البداية (شهر / سنة)	١	٢٠٢٢	النهاية (شهر / سنة)	١٢	٢٠٢٤
التغطية الجغرافية	جميع المحافظات		الموازنة الإجمالية للمشروع (دينار أردني)		٤,٤٧٠,٠٠٠		
موجز عن المشروع							
يعمل أصحاب المصلحة المعنيون، من خلال هذا المشروع (مبادرة التدخل هذه)، بشكل مشترك لمواءمة مساعداتهم الغذائية من خلال نهج استهداف موحد، وأنظمة مُعزَّزة لجمع الأموال، وطرائق (أشكال وأساليب) للتحويلات الغذائية / النقدية، والحلول المستدامة، وإنشاء شراكات.							
التحديات والمشكلات التي سيعالجها المشروع							
انعدام الأمن الغذائي الأسري							
الفقر والبطالة							
ضعف التنسيق بين مؤسسات الحماية الاجتماعية							
أصحاب المصلحة المعنيين							
وزارة التنمية الاجتماعية، صندوق المعونة الوطنية، دائرة الإحصاءات العامة، صندوق الزكاة، وشركاء الحماية الاجتماعية النُّشطاء.							
تأثير المشروع على التغير المناخي							
تعزيز كفاءة وفعالية مبادرات التدخل الذكية مناخيًا (المُراعية للمناخ بطريقة ذكية)، التي تستهدف الضعفاء، وصغار المزارعين. ومشاريع إعادة تأهيل الغابات والمراعي التي تعتمد أسلوب التشغيل الكثيف للعمالة.							
عناصر الاستدامة							
يعمل المشروع على تعزيز كفاءة وفعالية برامج التمكين الاقتصادي، والحماية الاجتماعية							
إمكانية التوسع والزيادة							
سيتم تنفيذ المشروع على المستوى الوطني.							
مؤشرات المشروع							

المؤشر	مصادر بيانات المؤشر وتواترها
عدد الأنظمة التي تمت مراجعتها وتحسينها	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
عدد الشركاء المنتفعين من الأنظمة المحسنة	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)

المخاطر والتهديدات
الأنظمة المختلفة التي يعتمدها أصحاب المصلحة المعنيين
عدم توافر البيانات عن مختلف المجموعات الضعيفة

الأهداف والموازنة المؤقتة (دينار أردني)				
الأهداف	**2022**	**2023**	**2024**	**المجموع**
تعزيز برامج الحماية الاجتماعية ودعم الفئات الضعيفة.	1,510,000	1,485,000	1,475,000	4,470,000
المجموع	1,510,000	1,485,000	1,475,000	**4,470,000**

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز الحصول على الغذاء.

الهدف الفرعي	إيجاد فرص اقتصادية مستدامة.						
معلومات المشروع الأساسية							
اسم المشروع	تعزيز القدرات الوطنية لإدارة دعم سبل العيش للفئات الضعيفة.					رقم المشروع	٢-٢
مدة المشروع (أشهر)	٣٦	البداية (شهر / سنة)	١	٢٠٢٢	النهاية (شهر / سنة)	١٢	٢٠٢٤
التغطية الجغرافية	جميع المحافظات			الموازنة الإجمالية للمشروع (دينار أردني)		٧٠٠,٠٠٠	

موجز عن المشروع
يسعى هذا المشروع (مبادرة التدخل) إلى تطوير القدرات الوطنية، في تصميم وتنفيذ وتقييم مشاريع التمكين الاقتصادي، التي تديرها مختلف المؤسسات الحكومية. ويهدف المشروع إلى تعزيز كفاءة، وفعّالية مبادرات التمكين الاقتصادي، عن طريق وضع أسس ومعايير واضحة، وقابلة للقياس، وسوف تستند إلى تقييم شامل للقدرات، من خلال سلسلة من المناقشات الفنية مع الأطراف المعنية. وبناءً على نتائج التقييم، سيتم تطوير ومأسسة الأدوات والأنظمة المستخدمة في مجال تطوير، وتنفيذ ومتابعة البرامج والمشاريع، لتعزيز الإنتاجية على مستوى العائلات والجمعيات، خلال السنوات الثلاث المقبلة.
التحديات والمشكلات التي سيعالجها المشروع
نقص أدوات تصميم، وتنفيذ وتقييم مشاريع التمكين الاقتصادي على المستوى المؤسسي.
الاستخدام غير الكفؤ (غير المُرشَّد) للتمويل المحدود المتاح لمشاريع التمكين الاقتصادي.
الحاجة الى تعزيز قدرات الموارد البشرية المسؤولة عن إدارة مشاريع التمكين الاقتصادي.
أصحاب المصلحة المعنيين
وزارة التنمية الاجتماعية، صندوق المعونة الوطنية، صندوق الزكاة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الزراعة، الشركاء الفاعلون في الحدّ من الفقر والتمكين الاقتصادي.
تأثير المشروع على التغير المناخي

لا ينطبق
عناصر الاستدامة
ضرورة مأسسة القدرات التي يتم تطويرها
تطوير القدرات على المستويين المركزي والمحلي
تحديث الأطر والعمليات التشريعية لضمان الاستمرارية
إمكانية التوسع والزيادة
سوف يستهدف المشروع المؤسسات الحكومية الرئيسية العاملة في مجال الحد من الفقر والتمكين الاقتصادي. وبناءً على النتائج، يمكن توسيع المشروع ليشمل المزيد من المؤسسات.
مؤشرات المشروع

المؤشر	مصادر بيانات المؤشر وتواترها
عدد الموظفين الذين تم تدريبهم.	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
عدد الأنظمة التي تمت مراجعتها.	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
عدد المؤسسات التي تم دعمها.	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)

المخاطر والتهديدات

مقاومة الأساليب الحديثة والمتطورة
عدم كفاية الموارد البشرية المؤهلة

الأهداف والموازنة المؤقتة (دينار أردني)

الأهداف	2022	2023	2024	المجموع
مراجعة وتحديث البروتوكولات الحالية	80,000	50,000	50,000	180,000
تعزيز قدرات الموارد البشرية	100,000	80,000	80,000	260,000
إيجاد أدلة الإثبات على الأنظمة المحسنة	150,000	60,000	50,000	260,000
المجموع	330,000	190,000	180,000	**700,000**

الهدف الإستراتيجي الثالث: تعزيز استقرار الغذاء والاستخدام الأمثل له.

الهدف الفرعي	١ - تحسين جودة الغذاء ورصد سوء التغذية لجميع سكان الأردن.						
معلومات المشروع الأساسية							
اسم المشروع	تحسين مراقبة جودة الأغذية وتوعية المجتمع بشأنها					رقم المشروع	١-٣
مدة المشروع (أشهر)	٣٦	البداية (شهر / سنة)	١	٢٠٢٢	النهاية (شهر / سنة)	١٢	٢٠٢٤
التغطية الجغرافية	جميع المحافظات		الموازنة الإجمالية للمشروع (دينار أردني)			١٥٠,٥٠٠	
موجز عن المشروع							

سوف تراجع الحكومة في هذا المشروع (مبادرة التدخل) التدابير الحالية لمراقبة جودة الأغذية وسلامتها، وستضع بروتوكولات فعالة، لفرض إطار تنظيمي فعال لجودة الأغذية، ورفع مستوى توعية المجتمع بجودة الأغذية وسلامتها.
التحديات والمشكلات التي سيعالجها المشروع
آليات التنسيق غير المثلى التي تعتمدها مختلف المؤسسات الحكومية المسؤولة
الافتقار إلى الخبرة الوطنية في مجال التعرض الغذائي، وأنماط الاستهلاك
أصحاب المصلحة المعنيين
وزارة الصحة، المؤسسة العامة للغذاء والدواء، مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، دائرة الإحصاءات العامة، مراكز البحوث، والأوساط الأكاديمية، وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.
تأثير المشروع على التغير المناخي
لا ينطبق
عناصر الاستدامة
عمليات ذات طابع مؤسّسي
إجراء عمليات تحليل أنظمة التعرض الغذائي، وأنماط الاستهلاك ضمن إطار المؤسسات المسؤولة
تحسين القدرات الداخلية الحكومية المتخصصة
إمكانية التوسع والزيادة
سوف يُنفَّذ المشروع على المستوى الوطني
مؤشرات المشروع

المؤشر	مصادر بيانات المؤشر وتواترها
مراجعة أنظمة جودة وسلامة الأغذية وتطويرها	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
إنشاء منصة تنسيق لجودة الأغذية وسلامتها	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
إجراء تحليل لأنماط استهلاك الغذاء	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
عدد حملات التوعية التي جرى إطلاقها بشأن كفاءة استهلاك الغذاء	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)

المخاطر والتهديدات

تعدد المؤسسات التي تتشارك في الولاية عن (التكليف أو التفويض بمسألة ...) جودة وسلامة الأغذية

الأهداف والموازنة المؤقتة (دينار أردني)

الأهداف	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	المجموع
مراجعة الأنظمة وتطويرها	٣١٠,٠٠٠	١٢٨٠٠٠	١١٧٠٠٠	٥٥٥,٠٠٠
رفع مستوى توعية المجتمع بشأن سلامة الأغذية وأنماط استهلاكها	٣٦٠,٠٠٠	٣١٠,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠	٩٥٠,٠٠٠
المجموع	٦٧٠,٠٠٠	٤٣٨,٠٠٠	٣٩٧,٠٠٠	**١,٥٠٥,٠٠٠**

الهدف الإستراتيجي الثالث: تعزيز استقرار الغذاء والاستخدام الأمثل له.

الهدف الفرعي	١- تحسين جودة الغذاء ورصد سوء التغذية لجميع سكان الأردن.						
معلومات المشروع الأساسية							
اسم المشروع	إنشاء نظام وطني لرصد ومراقبة التغذية				رقم المشروع		٢-٣
مدة المشروع (أشهر)	٣٦	البداية (شهر / سنة)	١	٢٠٢٢	النهاية (شهر / سنة)	١٢	٢٠٢٤
التغطية الجغرافية	جميع المحافظات		الموازنة الإجمالية للمشروع (دينار أردني)			٤٥٠,٠٠٠	
موجز عن المشروع							
تنشئ الحكومة، في إطار هذا المشروع (مبادرة التدخل)، نظامًا وطنيا لرصد التغذية. ويجب أن يوفر هذا النظام في الوقت المناسب، بيانات عن الوضع التغذوي للفئات المستهدفة، ويُمكّن صناع القرار من اتخاذ قرارات قائمة على أدلة الإثبات لمعالجة مسائل سوء التغذية.							
التحديات والمشكلات التي سيعالجها المشروع							
الافتقار إلى الحصول على بيانات التغذية، بصورة منتظمة							
الافتقار إلى عدم توافر أدلة على فعالية مبادرات التدخل الغذائية							
أصحاب المصلحة المعنيين							
وزارة الصحة، المؤسسة العامة للغذاء والدواء، دائرة الإحصاءات العامة، الشركاء المعنيين في التنمية.							
تأثير المشروع على التغير المناخي							
لا ينطبق							
عناصر الاستدامة							
إضفاء الطابع المؤسسي على النظام والقدرات الفنية ضمن إطار المؤسسات الحكومية المعنية							
ضرورة تأمين مخصصات مالية منتظمة							
إمكانية التوسع والزيادة							
سوف يتم توسيع النظام تدريجياً لرصد مناطق انتشار سوء التغذية المختلفة							
مؤشرات المشروع							
المؤشر					**مصادر بيانات المؤشر وتواترها**		
عدد النظم التي يتم تطويرها لأغراض رصد التغذية					تقارير المشروع (الدورية والسنوية)		
عدد المؤشرات التغذوية التي يتم رصدها					تقارير المشروع (الدورية والسنوية)		
عدد الموظفين الذين يتم تدريبهم على جمع البيانات وتحليلها					تقارير المشروع (الدورية والسنوية)		
عدد التقارير التي يتم نشرها بشكل دوري					تقارير المشروع (الدورية والسنوية)		
المخاطر والتهديدات							
عدم كفاية المخصصات المالية لنظام الرصد							
الأهداف والموازنة المؤقتة (دينار أردني)							

الأهداف	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	المجموع
بناء نظام وطني لرصد (ومتابعة) التغذية	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠
المجموع	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	**٤٥٠,٠٠٠**

الهدف الإستراتيجي الثالث: تعزيز استقرار الغذاء والاستخدام الأمثل له.							
الهدف الفرعي	٢ - اعتماد تدابير فعالة للحد من سوء التغذية وآثاره المحتملة..						
معلومات المشروع الأساسية							
اسم المشروع	تعزيز وترويج البرنامج الوطني لإغناء وتحصين الأغذية				رقم المشروع	٣-٣	
مدة المشروع (أشهر)	٣٦	البداية (شهر / سنة)	١	٢٠٢٢	النهاية (شهر / سنة)	١٢	٢٠٢٤
التغطية الجغرافية	جميع المحافظات		الموازنة الإجمالية للمشروع (دينار أردني)		٢٤٥,٠٠٠		
موجز عن المشروع							
اعتمدت وزارة الصحة عددًا من الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة نقص المغذيات الدقيقة، وخاصة نقص الحديد، واليود، وفيتامين أ، بما في ذلك البرنامج الوطني لإغناء وتحصين دقيق القمح (الطحين). لقد تم طرح البرنامج في معظم المطاحن في الأردن منذ عام ٢٠٠٢، ولا زال نافذًا حتى الآن. كما أطلقت الحكومة برنامج إضافة اليود إلى الملح عام ١٩٩٦، للحد من المشكلات الصحية الناتجة عن نقص اليود. ويهدف هذا المشروع (مبادرة التدخل) إلى تقييم فعالية البرنامج ومراجعة عملياته.							
التحديات والمشكلات التي سيعالجها المشروع							
عدم وجود نظام رصد لفعالية برامج الإغناء والتحصين الوطنية							
عدم كفاية القدرات المؤسسية لرصد عمليات الإغناء والتحصين							
قلة الوعي العام ببرامج الإغناء والتحصين، وخيارات استهلاك مادة الخبز							
أصحاب المصلحة المعنيين							
وزارة الصحة، المؤسسة العامة للغذاء والدواء، الصوامع والمطاحن الأردنية، والشركاء المعنيين في التنمية							
تأثير المشروع على التغير المناخي							
لا ينطبق							
عناصر الاستدامة							
مأسسة العمليات والقدرات							
توافر مصادر تمويل مستدامة							
إمكانية التوسع والزيادة							
سيتم تنفيذ المشروع على المستوى الوطني							
مؤشرات المشروع							

المؤشر	مصادر بيانات المؤشر وتواترها
عدد الموظفين المدربين	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
عدد الدورات التدريبية المتخصصة التي انعقدت	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
عدد الزيارات الميدانية والفحوصات المخبرية التي نُفّذت	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
عدد المرافق والمنشآت التي فُحِصت	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
معدل الزيارات المقررة	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)

المخاطر والتهديدات
عدم وجود دورات تدريبية وأدلة إثبات إرشادية لنظام الرصد
قلة أعداد الكوادر المختصة في نظام الرصد والمتابعة
عدم توفر وسائل مواصلات كافية لإجراء جولات التفتيش (المعاينة)

الأهداف والموازنة المؤقتة (دينار أردني)

الأهداف	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	المجموع
استمرار برامج إغناء وتحصين الغذاء بالعناصر الدقيقة، وفق معايير الجودة المطلوبة، والمواصفات الآمنة.	٥٥,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠
بناء قدرات نظام رصد ومتابعة برامج إغناء وتحصين الأغذية.	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠
المجموع	٨٥,٠٠٠	٨٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	**٢٤٥,٠٠٠**

الهدف الإستراتيجي الثالث: تعزيز استقرار الغذاء والاستخدام الأمثل له.

الهدف الفرعي	٢ - اعتماد تدابير فعالة للحد من سوء التغذية وآثاره المحتملة..						
معلومات المشروع الأساسية							
اسم المشروع	تشجيع الرضاعة الطبيعية في الأردن				رقم المشروع		٤-٣
مدة المشروع (أشهر)	٣٦	البداية (شهر / سنة)	١	٢٠٢٢	النهاية (شهر / سنة)	١٢	٢٠٢٤
التغطية الجغرافية	جميع المحافظات				الموازنة الإجمالية للمشروع (دينار أردني)		٢٢٥,٠٠٠
موجز عن المشروع							
تعتبر الرضاعة الطبيعية أحد خطوط الدفاع الأولى المقاومة للهزال، ونقص التغذية، والوفيات والتقزم في أوساط الأطفال دون سن الخامسة. وسيعمل هذا المشروع على دعم وتشجيع الرضاعة الطبيعية.							
التحديات والمشكلات التي سيعالجها المشروع							
التحديات التي تواجه الأمهات المستمرّات في الرضاعة الطبيعية							
الافتقار إلى البداية المبكرة بالرضاعة الطبيعية منذ الساعة الأولى من ولادة الطفل							
الممارسات غير المُثلى للرضاعة الطبيعية، بما في ذلك الرضاعة الطبيعية الحصرية خلال الأشهر الستة الأولى من حياة الطفل							
أصحاب المصلحة المعنيين							

وزارة الصحة، وكالات الأمم المتحدة المعنية.
تأثير المشروع على التغير المناخي
لا ينطبق
عناصر الاستدامة
سياسة الرضاعة الطبيعية في وزارة الصحة
إمكانية التوسع والزيادة
سيتم تنفيذ المشروع على المستوى الوطني
مؤشرات المشروع

المؤشر	مصادر بيانات المؤشر وتواترها
عدد التوصيات التي صدرت لدعم الرضاعة الطبيعية	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
عدد السياسات المعززة للرضاعة الطبيعية التي روجعت	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
عدد الأشخاص الذين تم تدريبهم وتأهيلهم كمدربين في مجال الرضاعة الطبيعية	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
عدد الدورات التدريبية التي عُقدت	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
عدد مجموعات الدعم التي شُكّلت	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)

المخاطر والتهديدات
ظروف العمل الكثيرة المطالب، والافتقار إلى تعاون القطاع الخاص
الأعراف والعادات الثقافية والممارسات التقليدية المتجذّرة كلها

الأهداف والموازنة المؤقتة (دينار أردني)

الأهداف	2022	2023	2024	المجموع
تحسين ممارسات الرضاعة الطبيعية بين الأمهات والتشجيع عليها	90,000	70,000	65,000	225,000
المجموع	90,000	70,000	65,000	**225,000**

الهدف الإستراتيجي الثالث: تعزيز استقرار الغذاء والاستخدام الأمثل له.

الهدف الفرعي	٢ - اعتماد تدابير فعالة للحد من سوء التغذية وآثاره المحتملة.						
معلومات المشروع الأساسية							
اسم المشروع	إنشاء نظام وطني لرصد الحالة الصحية لأطفال المدارس				رقم المشروع	٥-٣	
مدة المشروع (أشهر)	٣٦	البداية (شهر / سنة)	١	٢٠٢٢	النهاية (شهر / سنة)	١٢	٢٠٢٤
التغطية الجغرافية	جميع المحافظات		الموازنة الإجمالية للمشروع (دينار أردني)		١,١٤٥,٠٠٠		
موجز عن المشروع							

ستقوم الحكومة بتطوير نظام رصد للكشف المبكر عن اتجاهات سوء التغذية بين أطفال المدارس. ومن خلال مبادرة التدخل هذه (هذا المشروع)، ستقوم المؤسسات الحكومية ذات الصلة بتعزيز التدابير الوقائية، عن طريق تعزيز عادات تناول الأغذية الصحية، على مستوى الطلبة (الطلاب والطالبات)، والمعلمين وأولياء الأمور (الآباء والأمهات).	
التحديات والمشكلات التي سيعالجها المشروع	
الانتشار الواسع لسوء التغذية في أوساط طلبة المدارس	
العادات الغذائية السلبية في أوساط طلبة المدارس	
قلة الوعي بالصحة التّغذوية لدى طلبة المدارس، وأولياء الأمور (الآباء والأمهات)، وكادر المدرسة	
مستويات سوء التغذية المزمن الآخذة في الارتفاع	
أصحاب المصلحة المعنيين	
وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، المؤسسة العامة للغذاء والدواء، الشركاء المعنيين بالتنمية.	
تأثير المشروع على التغير المناخي	
لا ينطبق	
عناصر الاستدامة	
ضرورة مأسسة نظام الرصد لدى وزارتي الصحة والتعليم	
إمكانية التوسع والزيادة	
تشمل الفئات العمرية الأكبر سناً من طلبة المدارس، لغاية الصف العاشر	
مؤشرات المشروع	
المؤشر	**مصادر بيانات المؤشر وتواترها**
عدد الأنظمة التي روجعت وطوّرت	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
عدد المشاريع التجريبية التي أُنجزت	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
عدد الكوادر التي دُرّبت	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
عدد الدورات التدريبية التي عُقدت	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
المخاطر والتهديدات	
التكلفة المرتفعة المرتبطة بالمشروع	
عدم التزام المدارس، وخاصة في المناطق النائية	
عدم وجود بيانات حديثة عن الحالة التغذوية للأطفال	
الأهداف والموازنة المؤقتة (دينار أردني)	

الأهداف	2022	2023	2024	المجموع
إنشاء نظام تغذوي لرصد وإحالة حالات سوء التغذية في أوساط طلبة المدارس من الصف الأول إلى السادس.	490,000	335,000	320,000	1,145,000
المجموع	490,000	335,000	320,000	**1,145,000**

الهدف الإستراتيجي الثالث: تعزيز استقرار الغذاء والاستخدام الأمثل له.							
الهدف الفرعي	٢ - اعتماد تدابير فعالة للحد من سوء التغذية وآثاره المحتملة.						
معلومات المشروع الأساسية							
اسم المشروع	تحسين نظام خدمات الرعاية الصحية للأم والطفل			رقم المشروع			٦-٣
مدة المشروع (أشهر)	٣٦	البداية (شهر / سنة)	١	٢٠٢٢	النهاية (شهر / سنة)	١٢	٢٠٢٤
التغطية الجغرافية	جميع المحافظات		الموازنة الإجمالية للمشروع (دينار أردني)			٧٥٠,٠٠٠	
موجز عن المشروع							
تهدف مبادرة التدخل هذه (يهدف هذا المشروع) إلى تحديث الخطة الاستراتيجية الوطنية لتنظيم الأسرة (٢٠١٣ - ٢٠١٧)، وتعزيز نظام رصد وطني لنمو الطفل وتطوره. كما تهدف المبادرة إلى تقييم وتطوير القدرات الوطنية، في الكشف المبكر عن عدد من أمراض التغذية الوراثية.							
التحديات والمشكلات التي سيعالجها المشروع							
سياسة تنظيم الأسرة التي عفا عليها الزمن							
عدم وجود نظام رصد وطني لنمو الطفل وتطوره							
أصحاب المصلحة المعنيين							
وزارة الصحة							
تأثير المشروع على التغير المناخي							
لا ينطبق							
عناصر الاستدامة							
توفر الأنظمة المؤسسية، والسياسات المحدّثة							
إمكانية التوسع والزيادة							
سيتم تنفيذ المشروع على المستوى الوطني							
مؤشرات المشروع							

المؤشر	مصادر بيانات المؤشر وتواترها
عدد ورشات العمل التدريبية التي عقدت	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
عدد الكوادر التي دُرّبت	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
الاحتفاظ بسجلات تتبُّع محدَّثة، لتتبع نمو الطفل ونمائه	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
وجود استراتيجية محدّثة	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
عدد ورشات العمل التوعوية التي نُفّذت	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
المخاطر والتهديدات	
لا ينطبق	

الأهداف والموازنة المؤقتة (دينار أردني)

الأهداف	2022	2023	2024	المجموع
تعزيز نظام رصد نمو الطفل ونمائه	210,000	305,000	235,000	750,000
المجموع	210,000	305,000	235,000	**750,000**

الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز حوكمة الأمن الغذائي.

الهدف الفرعي	١ - تعزيز البنية المؤسسية للأمن الغذائي (تعزيز هيكلية حوكمة الأمن الغذائي).						
معلومات المشروع الأساسية							
اسم المشروع	تحسين نظام خدمات الرعاية الصحية للأم والطفل				رقم المشروع		١-٤
مدة المشروع (أشهر)	٣٦	البداية (شهر / سنة)	١	٢٠٢٢	النهاية (شهر / سنة)	١٢	٢٠٢٤
التغطية الجغرافية	جميع المحافظات		الموازنة الإجمالية للمشروع (دينار أردني)			٢,٠٠٠,٠٠٠	
موجز عن المشروع							
تهدف مبادرة التدخل هذه (هذا المشروع) الى تقديم الدعم الفني، واللوجستي والاستشاري للكيان المؤسسي الذي سوف تُعهَد إليه إدارة الأمن الغذائي في الأردن. وسوف يتحقق دعم هذا الكيان المؤسسي عن طريق تعيين مجموعة من الخبراء الذين سيقدمون التحليل اللازم، ويقيمون الروابط بين المؤسسات المعنية. كما سوف تدعم المبادرة وضع خطط العمل، وإطار عمل للرصد والتقييم، وجمع البيانات المطلوبة لإعداد التقارير عن الأمن الغذائي.							
التحديات والمشكلات التي سيعالجها المشروع							
عدم وجود ولاية (تفويض، تكليف ...) واضح يضطلع بالمسؤولية عن الأمن الغذائي في الأردن							
تشتّت سياسات وأسلوب حوكمة الأمن الغذائي							
أصحاب المصلحة المعنيين							
مجلس الوزراء، اللجنة الوطنية العليا للأمن الغذائي							
تأثير المشروع على التغير المناخي							
لا ينطبق							
عناصر الاستدامة							

وجود هيئة مستقلة ذات موازنة مخصصة، ومسؤوليات واضحة ومحددة	
إمكانية التوسع والزيادة	
سيتم تنفيذ المشروع على المستوى الوطني	
مؤشرات المشروع	
المؤشر	**مصادر بيانات المؤشر وتواترها**
إطار تنظيمي معتمد من الحكومة	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
عدد الدراسات والتحليلات التي أُنجزت	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
تمويل مخصص لهيكلية الحوكمة التي يتم تأسيسها	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
المخاطر والتهديدات	
الإخفاق في الموافقة على تشكيل كيان وطني مستقل ومفوَّض لإدارة الأمن الغذائي	
الإخفاق في تأمين التمويل للكيان المؤسسي الذي يتشكّل حديثًا	

الأهداف والموازنة المؤقتة (دينار أردني)

الأهداف	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	المجموع
تحسين حوكمة الأمن الغذائي (عند الانتهاء من إنشاء الكيان المستقل، وتقديم الدعم الإداري واللوجستي له).	٦٢٠,٠٠٠	٥٤٠,٠٠٠	٥٤٠,٠٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠
تحسين عملية صنع القرار بشأن المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي، استناداً إلى أدلة الإثبات.	١٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
المجموع	٧٧٠,٠٠٠	٦٤٠,٠٠٠	٥٩٠,٠٠٠	**٢,٠٠٠,٠٠٠**

الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز حوكمة الأمن الغذائي.

الهدف الفرعي	١ - تعزيز البنية المؤسسية للأمن الغذائي (تعزيز هيكلية حوكمة الأمن الغذائي).						
معلومات المشروع الأساسية							
اسم المشروع	إنشاء نظام معلومات إدارة الأمن الغذائي					رقم المشروع	٢-٤
مدة المشروع (أشهر)	٣٦	البداية (شهر / سنة)	١	٢٠٢٢	النهاية (شهر / سنة)	١٢	٢٠٢٤
التغطية الجغرافية	جميع المحافظات		الموازنة الإجمالية للمشروع (دينار أردني)				٣٤٥,٠٠٠
موجز عن المشروع							
تهدف مبادرة التدخل (هذا المشروع) إلى تطوير نظام شامل للرصد، والتحليل وإعداد تقارير الأمن الغذائي. وسوف يقوم النظام بجمع البيانات اللازمة لرصد مستوى تحقيق مؤشرات الأداء الأساسية الموضوعة، وتحليلها وإصدار تقارير دورية منتظمة عن التقدم المحرز في تحقيقها. وسيوفر هذا النظام أيضا المنصة المطلوبة لإعداد التقارير الخاصة بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة.							
التحديات والمشكلات التي سيعالجها المشروع							

عدم وجود نظام رصد شامل وموحد للأمن الغذائي
أصحاب المصلحة المعنيين
الكيان المستقل لإدارة الأمن الغذائي، وزارة التخطيط، دائرة الإحصاءات العامة، وجميع المؤسسات الحكومية ذات الصلة
تأثير المشروع على التغير المناخي
لا ينطبق
عناصر الاستدامة
مأسسة المخرجات المنتظرة من المشروع
إمكانية التوسع والزيادة
سيتم تنفيذ المشروع على المستوى الوطني
مؤشرات المشروع

المؤشر	مصادر بيانات المؤشر وتواترها
الانتهاء من بناء مصفوفة مصادر البيانات	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
عدد مؤشرات الأمن الغذائي التي رُصدت	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
عدد الفنيين والموظفين الذين درِّبوا على استخدام وإدارة النظام	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)

المخاطر والتهديدات

عدم وجود خبرات ومعرفة بالجهات الحكومية المعنية بجمع البيانات وحفظها

الأهداف والموازنة المؤقتة (دينار أردني)

الأهداف	2022	2023	2024	المجموع
تأسيس نهج منهجي (مقاربة منهجية) لجمع بيانات الأمن الغذائي وتحليلها ونشرها	295,000	39,000	11,000	345,000
المجموع	295,000	39,000	11,000	**345,000**

الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز حوكمة الأمن الغذائي.

الهدف الفرعي	١ - تعزيز البنية المؤسسية للأمن الغذائي (تعزيز هيكلية حوكمة الأمن الغذائي).						
معلومات المشروع الأساسية							
اسم المشروع	دعم البحث والتطوير في مجال الأمن الغذائي					رقم المشروع	٣-٤
مدة المشروع (أشهر)	٣٦	البداية (شهر / سنة)	١	٢٠٢٢	النهاية (شهر / سنة)	١٢	٢٠٢٤
التغطية الجغرافية	جميع المحافظات		الموازنة الإجمالية للمشروع (دينار أردني)			٩٠٠,٠٠٠	
موجز عن المشروع							

الملاحق

تهدف مبادرة التدخل هذه (هذا المشروع) إلى إيجاد أدلة إثبات حول المسائل البالغة الأهمية (الحرجة) المتعلقة بالأمن الغذائي في القطاعات المختلفة. وتشمل تلك المسائل المجالات المحددة كأولويات في الاستراتيجية الوطنية، وفي الاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة. وسوف تهدف المبادرة إلى تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة في مجالات البحوث والتطوير، ونقل التكنولوجية في مجال الأمن الغذائي.
التحديات والمشكلات التي سيعالجها المشروع
نقص أدلة الإثبات والبيانات الحديثة اللازمة لدعم مبادرات التدخل الاستراتيجية للأمن الغذائي
أصحاب المصلحة المعنيين
المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، اللجنة الوطنية العليا للأمن الغذائي، وزارة التخطيط، وزارة الزراعة، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة التعليم العالي، معاهد البحث والوسط الأكاديمي.
تأثير المشروع على التغير المناخي
لا ينطبق
عناصر الاستدامة
لا ينطبق
إمكانية التوسع والزيادة
سيتم تنفيذ المشروع على المستوى الوطني
مؤشرات المشروع

المؤشر	مصادر بيانات المؤشر وتواترها
عدد البحوث الممولة والمكتملة	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)
عدد الدورات التدريبية المنفذة والخاصة ببناء قدرات الباحثين.	تقارير المشروع (الدورية والسنوية)

المخاطر والتهديدات
نقص البيانات الحديثة الضرورية للبحث والتقييم

الأهداف والموازنة المؤقتة (دينار أردني)

الأهداف	2022	2023	2024	المجموع
تحسين عملية صنع القرار المبني على أدلة الإثبات المستحدثة.	100,000	0	0	100,000
تطوير وتنفيذ وضمان وجود برامج التعليم والتدريب ونقل التكنولوجية في مجالات الأمن الغذائي.	175,000	70,000	40,000	285,000
تحليل ونشر منتجات المعرفة.	240,000	165,000	110,000	515,000
المجموع	515,000	235,000	150,000	**900,000**

الملحق (٦) - تفاصيل التحديات القطاعية والمُسرِّعات (عوامل التّسريع)

الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية (٢٠٢٠ - ٢٠٢٥)

الأهداف القطاعية ذات الصلة

- الأولوية ٤: التركيز على الإنتاج، والإنتاجية والمحاصيل الاستراتيجية.
- المستهدفات (الأهداف): زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتعزيز الأمن الغذائي، والاعتماد على الإنتاج الزراعي المحلي.
- الأولوية ٥: تطوير السلسلة اللوجستية.
- المستهدفات (الأهداف): تحسين جودة المنتجات الزراعية.

التحديات		عوامل التمكين / عوامل التسريع المقترحة
التحديات العامة	التحديات الخاصة (المحددة أو المعيّنة بذاتها)	
• تداخل، وعدم وضوح مسؤوليات مختلف المؤسسات. • عدم التيقن من (الشكّ في) التمويل. • ضعف مناصرة القطاع الزراعي وكسب التأييد له لدى الجهات المانحة. • نقص البيانات والمعلومات. • ضعف تماسك السياسات.	• نقص الدراية الفنية في الإنتاجية الزراعية. • ما زال الأمن الغذائي لا يُعطى الأولوية في المخصصات المالية. • عدم وجود تعريف واضح للحدود الدنيا للإنتاجية، لكل وحدة من المدخلات. • ضعف إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الخاصة بالاستثمارات الزراعية. • ضعف النهج العلمي في استثمارات الحصاد المائي.	• تعزيز قدرات الموظفين من خلال التدريب في مجالات محددة بذاتها، بناءً على تقييم الاحتياجات. • إعادة هيكلة الإجراءات والمسؤوليات والوظائف وضمان التكامل فيما بينها. • توجيه المخصصات المالية لمشاريع الأمن الغذائي، وترتيب أولوياتها. • وضع سياسة واضحة، وقابلة للتنفيذ، لتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص في الاستثمارات الزراعية. • تكريس رسائل واضحة نحو الزراعة، في خطاب الحكومة مع الجهات المانحة. • تحديد حدود دنيا واضحة للإنتاجية الزراعية، (بالتعلم من الممارسات الفضلى العالمية). • وضع وتطوير إجراءات عمل موحدة فيما يتعلق بتحديد، وتنفيذ استثمارات الحصاد المائي.

استراتيجية المركز الوطني للبحوث الزراعية (٢٠١٩ - ٢٠٢٣)

الأهداف القطاعية ذات الصلة

- الهدف العام: تطوير الدور المؤسسي، والتوجيهي للمركز الوطني للبحوث الزراعية، وبحوثه، وخدماته.
- الهدف الاستراتيجي ١: كفاءة الاستقطاب والتوظيف، وتحسين نتائج البحوث الزراعية المحلية، أو المصادر الأخرى، بغرض زيادة الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني.
- الهدف الفرعي أ: تعزيز البحث العلمي في سلاسل الإنتاج الزراعي (النباتي).
- الهدف الفرعي ب: تعزيز البحث العلمي في سلاسل الإنتاج الحيواني.
- الهدف الاستراتيجي ٢: الحفاظ على الموارد الطبيعية، واستخدامها على النحو الأمثل.
- الهدف الفرعي ج: تطوير ونشر التقنيات الزراعية الحديثة، والملائمة للظروف المحلية.
- الهدف الاستراتيجي ٣: خدمة أغراض التنمية والحفاظ على التوازن البيئي.
- الهدف الفرعي د: تحسين منعة النظم الزراعية البيولوجية، وتعزيز دور التوازن الزراعي البيئي.

التحديات		عوامل التمكين / عوامل التسريع المقترحة
التحديات العامة	التحديات الخاصة (المحددة أو المعيّنة بذاتها)	
• هجرة الأدمغة من الباحثين المتخصصين بسبب انخفاض الرواتب. • تأخر نقل التكنولوجية، وتنفيذ البحوث بسبب البيروقراطية، وتأخير الصرف المالي. • ضعف الدوافع لدى الباحثين.	• نقص الدراية الفنية المحددة فيما يتعلق بالإنتاجية الزراعية. • عدم كفاية مخصصات الموازنة. • التنسيق مع خدمات الإرشاد الزراعي بوزارة الزراعة، لا يفي بأغراض نقل نتائج البحوث. • ضعف بروتوكولات نقل التكنولوجية. (التقنية المطبقة على مستوى المزارعين)	• زيادة مخصصات موازنة المركز الوطني للبحوث الزراعية. • تطبيق نظام حوافز لجميع الباحثين. • اعتماد بروتوكولات تنسيق واضحة فيما يتعلق بتعزيز نشر ونقل التكنولوجية، من خلال الخدمات الإرشادية في وزارة الزراعة. • تشكيل لجنة فرعية رفيعة المستوى لبحوث الأغذية، ونقل التكنولوجية، في إطار الكيان المكلف بإدارة الأمن الغذائي. • إنشاء صندوق مخصص للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجية.

الاستراتيجية الوطنية للمياه (٢٠١٦ - ٢٠٢٥)

الأهداف القطاعية ذات الصلة

- الهدف الاستراتيجي ١: زيادة إنتاجية المياه.
- الهدف الاستراتيجي ٣: إدارة جودة المياه المأخوذة من محطات معالجة مياه الصرف الصحي للاستخدام الزراعي، لضمان سلامة الأغذية.

التحديات		عوامل التمكين / عوامل التسريع المقترحة
التحديات العامة	التحديات الخاصة (المحددة أو المعيّنة بذاتها)	
	• ضعف قدرات الرصد والإبلاغ. • قِدَم/ عدم وجود مستويات مرجعية للحدود الدنيا للإنتاجية المائية اللازمة للمناطق الزراعية للمحاصيل المختلفة. • عدم إجراء دراسة جدوى حول القيمة الاقتصادية / الاجتماعية للحصاد المائي. • محدودية اعتماد أساليب الري الحديثة. • ضعف إنفاذ القانون ضد الاستخدام غير القانوني لمياه الري، وتكلفة ضخ المياه الآخذة في الازدياد. وقد كان ترشيد الري للنباتات المروية الصغيرة الحجم، بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩، أعلى بنسبة ٢٠٪ من عدد المحاصيل المسجلة.	• تعزيز وظائف الرصد والإبلاغ (إعداد ورفع التقارير) لدى وزارة المياه والري. • تحفيز ودعم استخدام طرق الري الحديثة، ورفع مستوى وعي المزارعين. • تحديث دراسة الاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية، (آخر تحديث أُجري في العام ٢٠١٢). • برنامج دعم نظام الري الحديث للمزارعين الصغار والمتوسطي الحجم.

برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي ٢٠٢١-٢٠٢٣

الأهداف القطاعية / المحور ذو الصلة

- الهدف الرئيسي: زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة أكثر من ٢٠٪ بحلول العام ٢٠٢٣، مقارنة بمستوياته في العام ٢٠٢٠.
- الأولويات: تشجيع وتحفيز المزارعين على اعتماد التكنولوجية الزراعية الحديثة، من خلال التوسع في الإقراض الزراعي.
- تأسيس شركة لتسويق المنتوجات الزراعية.
- تشجيع وتحفيز تصنيع الأغذية.

التحديات		عوامل التمكين / عوامل التسريع المقترحة
التحديات العامة	التحديات الخاصة (المحددة أو المعيّنة بذاتها)	
• محدودية التمويل ومخصصات الموازنة. • البيئة الاستثمارية غير مواتية. • وجود أهداف غير واقعية لزيادة الإنتاج الزراعي.	• التأخير في بدء المشاريع. • التأخير في عمليات طرح العطاءات للمشاريع. • عدم وجود عملية منهجية للمتابعة والتقييم. • التأخير في قرارات المحاكم وإجراءاتها. • الصعوبات في حيازة / استملاك الأراضي لإنشاء هيكليات معينَّة، مثل المدارس. • ضعف القدرات في إدارة المشاريع. • عدم وجود نظام رصد شامل لجميع البرامج الحكومية لتعزيز الإنتاج / الإنتاجية الزراعية.	• تخصيص موارد مالية إضافية. • تبسيط وتعديل سياسات وإجراءات العطاءات. • إيلاء الاهتمام اللازم بحيازة / باستملاك الأراضي، في مرحلة مبكرة من التخطيط للمشروع. • توفير موظفين مؤهلين و / أو توفير تدريب يتعلق بإدارة المشروع.

البرنامج التنفيذي التأشيري ٢٠٢١ - ٢٠٢٤

الأهداف القطاعية / المحور ذو الصلة

- محور التركيز الرابع: الاستثمار والقطاعات الإنتاجية.
- القطاع الزراعي.
- الهدف القطاعي ٢: تعزيز استخدام التكنولوجية والاتصالات الحديثة في الزراعة.
- مبادرة: زيادة كفاءة الإنتاج النباتي والحيواني.
- مبادرة: تعزيز إعادة توطين التكنولوجية الزراعية الحديثة.
- الهدف القطاعي ٣: زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتعزيز الأمن الغذائي، والبناء على الإنتاج الزراعي المحلي.
- مبادرة: تحسين خدمات الثروة الحيوانية.
- مبادرة: تحسين خدمات الثروة النباتية.
- مبادرة: تطوير وتنمية موارد الأراضي.

التحديات		عوامل التمكين / عوامل التسريع المقترحة
التحديات العامة	التحديات الخاصة (المحددة أو المعيّنة بذاتها)	
• محدودية التمويل ومخصصات الموازنة. • البيئة الاستثمارية غير مواتية.	• التأخير في بدء المشاريع. • التأخير في طرح عطاءات المشاريع. • عدم وجود عملية منهجية للمتابعة والتقييم. • التأخير في قرارات المحاكم وإجراءاتها. • الصعوبات التي تواجه حيازة / استملاك الأراضي. • ضعف القدرات في إدارة المشاريع.	• إيلاء الاهتمام الواجب بتوفير الموازنة اللازمة، وتبسيط إجراءات العطاءات والمشتريات، ورصدها بشكل مناسب. • تحسين قدرات موظفي المحاكم، وتسهيل الإجراءات. • تبسيط وتعديل سياسات وإجراءات العطاءات. • إيلاء الاهتمام الواجب بحيازة / باستملاك الأراضي في مرحلة مبكرة من التخطيط للمشروع، وتوفير التدريب الإداري. • توفير موظفين مؤهلين و / أو توفير تدريب يتعلق بإدارة المشاريع.

الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية (٢٠١٧ - ٢٠٢١) ، والاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (٢٠١٩ - ٢٠٢٥)

الأهداف القطاعية / المحور ذو الصلة

الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية:

- الهدف الاستراتيجي ١: وضع وتطوير السياسات والتشريعات الاجتماعية.
- الهدف الاستراتيجي ٢: تعزيز القدرات المؤسسية للوزارة، ونشر ثقافة التميز.
- الهدف الاستراتيجي ٣: تطوير جودة الخدمات الاجتماعية.
- الهدف الاستراتيجي ٥: المساهمة في تمكين المجتمعات والفئات المستهدفة.
- الهدف الاستراتيجي ٦: تطوير وبناء الشراكات، وتعزيز التعاون والتنسيق في العمل الاجتماعي.

استراتيجية الحماية الاجتماعية:

- المحور ١: التركيز على العمل اللائق والضمان الاجتماعي.
- المحور ٢: الكرامة - المساعدة الاجتماعية.

التحديات		عوامل التمكين / عوامل التسريع المقترحة
التحديات العامة	التحديات الخاصة (المحددة أو المعيّنة بذاتها)	
• نقص الموظفين المؤهلين. • عدم اليقين (الشكوك) في التمويل.	• نقص الكوادر المتخصصة نتيجة لإخفاق ديوان الخدمة المدنية في تلبية احتياجات الوزارة من الموظفين، بالإضافة إلى تعيين ما يقارب ٧٠ موظفًا، ٢٠٪ منهم من ذوي الاحتياجات الخاصة. • إخفاق برامج بناء قدرات الموظفين، بسبب عدم اهتمام الموظفين بهذه البرامج. • الحاجة إلى نظام معلومات إدارية. • التحول في تركيز المانحين بعيدا عن تطوير مراكز المجتمع المحلي. • ربط البيانات بالكيانات ذات العلاقة. • التحول في تركيز المانحين بعيدا عن محفظة التنمية الاجتماعية، منذ بداية تدفق اللاجئين.	• دعم العمل الجاري حاليا لتأسيس منصة حكومية تربط بين كل مقدمي الخدمات للفقراء في المملكة (NUR). • تحديد فجوات التمويل. • تحديد الاحتياجات التدريبية للموظفين، ووضع وتطوير خطة لتعزيز القدرات وإعادة الهيكلة. • يتعين على الحكومة ضمان توافر أسواق عمل، عادلة ومنصفة، لدى القطاع الخاص، على أساس ظروف العمل اللائقة، والضمان الاجتماعي، لتمكين العائلات الأردنية من الاكتفاء الذاتي اقتصادياً. • زيادة كفاءة (ترشيد) الإنفاق الحكومي على برامج العمل. • يتعين على مجلس الوزراء وضع وتطوير خطة لتحسين توجيه الإنفاق على المساعدات الاجتماعية.

المساهمة المحددة وطنيا (INDC) للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وسياسة التغير المناخي

الأهداف القطاعية / المحور ذو الصلة

- الإجراء: دعم الزراعة الصديقة للبيئة والمستدامة، بالإضافة إلى الحفظ والاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية والحيوانية، للأغذية والزراعة، التي تتسم بالصمود، والقدرة على التكيف مع التغير المناخي، وخاصة التَّنوّعات المحلية.
- الإجراء: سوف يساهم تنويع المحاصيل، بما في ذلك زراعة المحاصيل النقدية؟؟، والمحاصيل الغذائية، في زيادة دخل المزارعين.
- الجزء ٤-٤: التكيف مع الزراعة / الأمن الغذائي.
- تأسيس مركز رصد وطني متكامل للمعلومات والبيانات المناخية.

التحديات		عوامل التمكين / عوامل التسريع المقترحة
التحديات العامة	التحديات الخاصة (المحددة أو المعيّنة بذاتها)	
• محدودية التمويل. • البيئة الاستثمارية غير مواتية. • ضعف اتساق السياسات، وتكامل القوانين والأنظمة.	• عدم وضوح آليات متابعة التنفيذ. • تمويل متعدد الأطراف. • ضعف تنسيق وإدارة المساعدات. • ضعف التنسيق في التنفيذ. • نقص التنسيق بين الأطراف والجهات الفاعلة، وتكرار للمشاريع نفسها. • ضعف القدرات في مجال صناعة القرار، وخاصة في مجال التغير المناخي. • ضعف مشاركة القطاع الخاص.	• مراجعة نظام الرصد القائم حاليا. • تحديد بروتوكولات إنذار مبكر واضحة، مع مسؤوليات ومنهجية واضحة، لاتخاذ القرار. • وضع وتطوير خطة تحفيزية لمشاركة القطاع الخاص.

استراتيجية مَنَعَة مدينة عمان

الأهداف القطاعية / المحور ذو الصلة

- ١- ج - ٣: وضع وتطوير خطة تنمية استراتيجية لشرق عمان.
- ٣ - أ - ٣: توسيع برامج تشغيل الشباب لتشمل اللاجئين.
- ٣ - ج - ١: الترويج لمبادرة العمل من المنزل.
- ٣ - ب - ٣: تنظيم مهرجان الأغذية في الهواء الطلق في مدينة عمان.

التحديات		عوامل التمكين / عوامل التسريع المقترحة
التحديات العامة	التحديات الخاصة (المحددة أو المعيّنة بذاتها)	
	• ضعف وصول صغار مصنعي الأغذية في المنازل الى الأسواق، وضعف قدرتهم على التسويق.	• توفير التمويل والدعم الفني لصغار مصنعي الأغذية في المنازل، خاصة في موضوع الدخول إلى الأسواق. • دعم صغار مصنعي المواد الغذائية في المنازل بالمعرفة والتوعية. • تقييم واقتراح مبادرات التدخل لتعزيز التسويق.

استراتيجية مؤسسة الإقراض الزراعي

الأهداف القطاعية / المحور ذو الصلة

- التركيز على تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتحسين الابتكار والقدرة على الابتكار، للحد من الفقر والبطالة.

التحديات		عوامل التمكين / عوامل التسريع المقترحة
التحديات العامة	التحديات الخاصة (المحددة أو المعيّنة بذاتها)	
• محدودية التمويل. • البيئة الاستثمارية غير مواتية.	• ضعف التسويق الزراعي. • عدم وجود ضمانات للقروض. • انخفاض الاستثمار في الزراعة. • ضعف عمليات التسويق. • ارتفاع تكاليف الطاقة اللازمة للزراعة.	• زيادة التمويل لدعم الأمن الغذائي والأنشطة الابتكارية. • تسهيل وتحسين التسويق؛ بمعنى الحصول على القروض، وتقديم الخدمات المناسبة، وبخاصة لصغار المزارعين والمنتجين.

الخطة الإستراتيجية لوزارة الصناعة والتجارة والتموين ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢

الأهداف القطاعية / المحور ذو الصلة

- الهدف الوطني ٣: تعزيز التركيز على سياسات الأمن الغذائي، وحماية المستهلك، وضمان جودة السلع، وتوافرها بأسعار مناسبة.
- الهدف الاستراتيجي ١: تنظيم التجارة الداخلية، وتعزيز كفاءة آليات مراقبة الأسواق، وحماية المستهلك.

التحديات		عوامل التمكين / عوامل التسريع المقترحة
التحديات العامة	التحديات الخاصة (المحددة أو المعيّنة بذاتها)	
• نقص الكفاءات / القدرات لدى الموارد البشرية المتخصصة. • عدم إيلاء الاهتمام الكافي بالقطاع من قبل صناع القرار. • مخصصات الموازنة غير كافية، ولا تُستوفى كما هو مطلوب. • تداخل، وغموض مسؤوليات المؤسسات المختلفة.	• الحاجة الى مراجعة سياسات الدعم، في ضوء سياسات التسعير. • تضارب المصالح بين المستوردين والصناعيين. • تشكِّل الرسوم الإدارية ٣٠٪ من سعر سلة الغذاء. • عدم تنفيذ نهج إدارة سلسلة توريد (إمداد) الأغذية. • ارتفاع تكاليف النقل. • ارتفاع مستويات الفاقد من الأغذية أثناء عمليات المناولة، والعمليات اللوجستية. • إجراءات المعاينة (التفتيش) ترفع تكلفة الأغذية.	• مراجعة سياسات الدعم. • فتح حوارات بين المستوردين والصناعيين. • تقليل الإجراءات الروتينية والبيروقراطية إلى الحد الأدنى، وبصفة رئيسية، تلك التي تتعلق بإصدار التراخيص والتصاريح. • اعتماد نهج شمولي لسلسلة التوريد، بما في ذلك الحد من استهلاك الطاقة، وتقديم الممارسات الفضلى. • تبسيط الإجراءات، وخفض تكلفة المعاينة (التفتيش).

الاستراتيجية الوطنية للمؤسسة التعاونية الأردنية ٢٠٢١ - ٢٠٢٥		
الأهداف القطاعية / المحور ذو الصلة • توفير بيئة مواتية للتعاونيات (للجمعيات التعاونية) الأردنية. • تعزيز التعاونيات المستقلة والذاتية الاستدامة. • توفير بنية تحتية خدمية فعالة للمؤسسات والجمعيات التعاونية.		
التحديات		**عوامل التمكين / عوامل التسريع المقترحة**
التحديات العامة	**التحديات الخاصة (المحددة أو المعيّنة بذاتها)**	
• محدودية الوصول إلى التمويل، بما في ذلك لغرض التأسيس، وذلك بسبب: • إجراءات التمويل المعقدة، وبصفة رئيسية، الحصول على الضمانات. • عدم قدرة بعض التعاونيات على فتح حسابات مصرفية. • ضعف فرص الاستثمار لقطاع المجتمع المدني.	• تباطؤ أنشطة التعاونيات بسبب ارتفاع ضريبة الدخل (قد تصل إلى ٢١٪ من الدخل). • ضعف المشاركة العامة في التعاونيات (إجمالي عدد أعضاء التعاونيات في الأردن ١٣٤,٠٠٠ بمعدل ١:٧٤ مقارنة مع النسبة العالمية ١: ٧). • الافتقار إلى التعاون فيما بين التعاونيات. • ضعف التشريعات الخاصة بدعم التعاونيات.	• إجراء دراسات جدوى لإنشاء تعاونيات زراعية متخصصة، تعنى بالإنتاج الحيواني والإنتاج النباتي. • دعم التعاونيات لتحديد مصادر التمويل المتنوعة والمستدامة. • تحسين مستوى الوعي لدى الجمهور بالتعاونيات ومنافعها.

الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٢)

الأهداف القطاعية / المحور ذو الصلة

- الهدف الاستراتيجي ١: ضمان الجودة، والمساواة في خدمات الرعاية الصحية.
- تحسين رصد ومكافحة الأمراض السارية.
- تحسين خدمات الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، وصحة الطفل.
- تحسين خدمات الصحة المدرسية.
- تحسين التغذية ومراقبة جودة الغذاء.
- تشجيع السلوكات الصحية.

التحديات		عوامل التمكين / عوامل التسريع المقترحة
التحديات العامة	التحديات الخاصة (المحددة أو المعيّنة بذاتها)	
• محدودية قدرات الموظفين في مجالات معينة. • محدودية التمويل.	• نقص المعلومات الصحية والتغذوية الحديثة. • ضعف مشاركة السلطات المعنية. • ضعف الرقابة والمتابعة على البرامج المنفذة. • التحديات اللوجستية (النقل بصورة رئيسية) التي تواجه الوزارة بسبب جائحة كوفيد ١٩. • الافتقار إلى برامج التوعية بالصحة والتغذية وبالسلوكات الصحية والتغذوية. • عدم وجود استراتيجية وطنية للتغذية.	• إطلاق مبادرات تدخل خاصة بالتوعية الصحية والغذائية، مثل مشروع بطاقات (ملصقات) البيان الغذائية. • توفير وسائل نقل لجولات التفتيش / المعاينة والمراقبة.

الخطة الاستراتيجية للمؤسسة العامة للغذاء والدواء (٢٠١٩ - ٢٠٢١)

الأهداف القطاعية / المحور ذو الصلة

- الهدف التنفيذي (التشغيلي) (٢): تحديد المخاطر الصحية المرتبطة بالغذاء، والدواء والمخلفات الكيميائية.
- الهدف الاستراتيجي (٣): تطوير وتحسين الإجراءات التجارية، وبيئة العمل، والتنافسية بموجب القانون المرجعي لمراقبة الغذاء، والدواء، والمخلفات الكيميائية.
- الهدف التنفيذي (التشغيلي) (٢): تطوير المواد المتعلقة بالرقابة على الغذاء والدواء.
- • الهدف التنفيذي (التشغيلي) (٤): ضمان تحسين جودة المنتجات الأردنية، وقدرتها التنافسية على المستوى العالمي.
- الهدف التنفيذي (التشغيلي) (٥): إزالة الحواجز، وتسهيل تدفق المواد الغذائية.

التحديات		عوامل التمكين / عوامل التسريع المقترحة
التحديات العامة	التحديات الخاصة (المحددة أو المعيّنة بذاتها)	
• قلة الكوادر المؤهلة في تخصصات معينة. • محدودية التمويل.	• نقص الموظفين، ولا سيما المختصين في مجال إدارة المعلومات. • نقص بعض المعلومات التفصيلية حول المواد الغذائية المستوردة.	• تطوير نظام تتبُّع للسلع. • تطوير نظام تسجيل للمواد الغذائية المستوردة. • تثقيف وتوعية المستهلكين حول بطاقات (مُلصقات ...) بيان الأغذية وجدول القيم الغذائية التي تحتوي عليها. • التوسع في دراسة أنماط الاستهلاك.

الخطة الإستراتيجية للمؤسسة العامة للغذاء والدواء المعنية بإدارة المخاطر ٢٠٢١

الأهداف القطاعية / المحور ذو الصلة

- مراقبة الصحة العامة (الغذاء والدواء) في المخيمات والمآوي (أماكن الإيواء).
- تعزيز إجراءات الرقابة على خدمات تقديم الطعام والشراب، والمطابخ، والمطاعم من خلال برامج التفتيش المكثفة.
- تنفيذ برامج مراقبة مخاطر الغذاء.

التحديات		عوامل التمكين / عوامل التسريع المقترحة
التحديات العامة	التحديات الخاصة (المحددة أو المعيّنة بذاتها)	
• محدودية التمويل.	• محدودية التمويل.	• رفع مستوى الوعي لدى أصحاب المصلحة المعنيين، والمستهلكين. • تكثيف الجهود لتأمين التمويل المحدود. • تحسين أنشطة مراقبة الأغذية.

الخطة الإستراتيجية للمؤسسة العامة للغذاء والدواء المعنية بإدارة المخاطر ٢٠٢١

الأهداف القطاعية / المحور ذو الصلة

- الهدف الاستراتيجي (٤): رفع مستوى الوعي الصحي لدى ٣٠٪ من طلبة (طلاب وطالبات) المدارس الحكومية والخاصة.
- الهدف الاستراتيجي (٦): بناء قاعدة بيانات إلكترونية مشتركة بين وزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم.

التحديات		عوامل التمكين / عوامل التسريع المقترحة
التحديات العامة	التحديات الخاصة (المحددة أو المعيّنة بذاتها)	
• محدودية فرص التمويل. • التغييرات المتكررة على مستوى القيادات. • نقص الكوادر المؤهلة.	• برنامج التغذية المدرسية ينفّذ بصورة متواضعة. • محدودية قدرة منظمات المجتمع المحلي (المنظمات المجتمعية) على المشاركة في البرنامج الوطني للتغذية المدرسية.	• رفع مستوى دائرة التغذية والصحة المدرسية في وزارة التربية والتعليم إلى مديرية، وتزويدها بالكوادر المدربة. • تعزيز التعاون والتنسيق مع الوزارات الأخرى، مثل وزارة الزراعة، ووزارة المالية، وغيرها.

المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات

الأهداف القطاعية / المحور ذو الصلة

- التوجيهات العامة فيما يتعلق بولاية (بتفويض، بصلاحيات ...) المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، لرصد المخاطر، وتنسيق الاستجابة.

التحديات		عوامل التمكين / عوامل التسريع المقترحة
التحديات العامة	التحديات الخاصة (المحددة أو المعيّنة بذاتها)	
• التمويل. • التشريعات. • توافر وجودة البيانات. • الإنذار المبكر، والتخطيط الفوري.	• تأخر وصول التمويل. • تمويل غير مستقر للمشاريع المتوسطة والطويلة الأمد. • أثر مخصصات تغير المناخ العالمي على الأمن الغذائي. • عدم وجود قائمة وطنية موحدة للسلع الأساسية. • عدم وضوح معايير الإنذار المبكر بين المؤسسات والوزارات المختلفة. • تدني جودة البيانات المقدمة من الوزارات والمؤسسات الوطنية. • التدفق المتقطع للبيانات اللازمة لصناعة القرار. • تضارب البيانات والمعلومات الواردة من المصادر المختلفة. • عدم وجود نظام إنذار مبكر لمخاطر الأمن الغذائي. • عدم وجود الأدوات العلمية، والتقنية اللازمة للإنذار المبكر (بشأن الأمن الغذائي). • محدودية القدرات الفنية في أوساط كوادر تشغيل وصيانة نظام الإنذار المبكر.	• تخصيص جزء من مخصصات الطوارئ في الموازنة العامة، لاستمرار التدفق المالي للمركز، لمواجهة الأزمات الناشئة. • وضع الأمن الغذائي في مرتبة عليا على سُلّم الأولويات الوطنية، ومراقبته بما يتماشى مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، لتسهيل جمع الأموال للأمن الغذائي. • إعطاء الأولوية للاستثمار الزراعي في الخطط السنوية التي يقرها مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية. • تحديد السلع الغذائية الأساسية، وتحليل المخاطر المرتبطة بتوريدها. • تبسيط أنظمة الدخول الجمركية الخاصة بمدخلات إنتاج المواد الغذائية. • ربط قاعدة بيانات المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، بقاعدة البيانات الوطنية للأمن الغذائي. • تحديث طرق تتبّع البيانات وأرشفتها، خاصة تلك المتعلقة بالفاقد والمُهدر من الأغذية. • إنشاء نظام تتبُّع لتحديد أوجه النقص في البيانات والمعلومات الضرورية. • إنشاء نظام موحد للإنذار المبكر، بقيادة المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات وتوفير الكوادر المؤهلة لصيانته.

الملحق (٧)

قائمة غير حصرية بالتقييمات والدراسات المطلوبة:

- الوضع الراهن لتوافر الصناعات الغذائية المحلية، وإمكانية الوصول إليها، واستخدامها واستقرارها (تعريف الأمن الغذائي والتَّغذوي).
- الإطار التنظيمي والمالي للأغذية (بما في ذلك عبء الدعم).
- استهلاك المنتجات الغذائية (المسح الأُسري، والأنماط الحالية لاستهلاك الغذاء).
- مُكوِّنات وحدود الأمن الغذائي (تحديد قاعدة ومتطلبات الأمن الغذائي المُثلى، وقائمة السلع المختارة، ومستويات الاستهلاك الحالية، والأمن الغذائي الأمثل، والاستثمار في الأمن الغذائي).
- تقييم أسعار الأغذية (الفعلية، والمتنبَّأ بها، والضوابط، وجودة الغذاء، والمنافسة).
- الترتيبات الخاصة بفجوة الأمن الغذائي (تحليل الفجوة والتكاليف والمنافع، والاستثمار الزراعي الأجنبي، والتخزين).
- العوامل المحتملة لانعدام الأمن الغذائي (عوامل انعدام الأمن، وعوامل الضعف (الاستضعاف والقابلية للتعرض للخطر): طبيعة التهديدات، والمصفوفة).
- شبكة الأمان الاجتماعي المحتملة للسكان (بروفايل «أنماط وخصائص» الاستهلاك الاجتماعي والاقتصادي، والمتطلبات الغذائية التي يُتنبَّأ بها، والضعف، وإمكانية الوصول إلى / الحصول على الغذاء، وبروفايلات «أنماط وخصائص» الضعف، وأسبابه، وآليات التكيف، وشبكة الأمان الاجتماعي للأغذية، والأداء الوظيفي لشبكة الأمان).
- فرص الأمن الغذائي (المناطق المستخدمة لإنتاج المحاصيل، وقيمة الإنتاج، والدعم، وتكاليف الإنتاج، والقيمة المضافة من الزراعة، وحالة نظام البحث والإرشاد الزراعي، وأنظمة الري، والثروة الحيوانية، ومزارع / مصائد الأسماك، وزراعة الأحياء المائية). وفي غياب الاستثمار في مياه الصرف الصحي المُعالَجة / المياه المالحة، والمياه المسوس (المياه شبه المالحة)، من الواضح أن التَّوسُّع في الإنتاج الزراعي ملازم للتوسع في استخدام المياه الأحفورية، مما قد يُعرّض البلاد لخطر مرتفع جداً جرَّاء نقص المياه لقطاعات مياه الشرب / المياه البلدية / المياه الصناعية.
- خيارات حوكمة الأمن الغذائي (خيارات في بلدان أخرى، مثل: سنغافورة، وقطر، واليابان، والكويت).
- أسواق الجملة المحلية، وتنوع مصادر المنتجات، والمشاركة في نظام الغذاء العالمي، ودور القطاع الخاص، ومعرفة استثمارات أسواق الغذاء العالمية في الداخل والخارج، والإنتاج المحلي، والأعلاف والثروة الحيوانية المستوردة، وإمدادات / توريدات الأسماك.
- مستوى الإنتاج المحلي، والتخزين داخل الدولة، والتخزين الإقليمي، وصناعة الأغذية ونظام التوزيع، والوصول إلى الإمدادات الغذائية العالمية المتوافرة، ووفرة الموارد المالية، والقدرة على نقل المنتجات الخام / المواد الغذائية إلى الأردن، والقدرة على تحمل التكاليف.
- النمو السكاني، وخيارات الغذاء في أوقات الأزمات، ومعدل استهلاك السُّعرات الحرارية للفرد، والمهدور من الغذاء.
- تقلُّب الأسعار، وتضخم الأسعار، واتجاهات أسعار المواد الغذائية على المدى المتوسط، وبرامج دعم المواد الغذائية.
- القيادة الحكومية والالتزام الحكومي، وتنسيق المُدخلات التي تقدّمها الجهات الحكومية صاحبة المصلحة المعنية، والمشاركة القوية للقطاع الخاص، وشروط التنفيذ الفعّال، والمتابعة والتقييم والمراجعة.

الأمم المتحدة
برنامج الأغذية العالمي

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة